A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/15/6
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 16 أغسطس 2022

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الخامسة عشرة
جنيف، من 31 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2022

تنسيق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

مساهمات مقدمة من البرازيل وشيلي وكازاخستان وجمهورية كوريا والمملكة العربية السعودية وبرنامج مراقبة الحاويات

1. اتفقت اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (لجنة الإنفاذ)، إبّان دورتها الرابعة عشرة المعقودة في الفترة من 2 إلى 4 سبتمبر 2019، على أن تنظر، إبّان دورتها الخامسة عشرة، في عدة موضوعات منها "تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة شاملة وفعالة". وفي هذا الإطار، تعرض هذه الوثيقة مساهمات أربع دول أعضاء (البرازيل وشيلي وكازاخستان وجمهورية كوريا) وبرنامج مراقبة الحاويات (برنامج مشترك من مراقبين (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية)) عن تجاربهم في تنسيق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

2. وتناقش مساهمة البرازيل كيف تحارب الوكالة الوطنية للأفلام (ANCINE) القرصنة في الصناعة السمعية والبصرية من خلال تعزيز التنسيق بين القطاعين العام والخاص والمساعدة في تحقيقات الشرطة والإنفاذ وإبرام اتفاقيات تعاون مع الأسواق عبر الإنترنت للقضاء على بيع المعدات المحظورة ومنع التمويل المستند إلى الإعلانات للمواقع غير القانونية وحجب المواقع المخالفة ومراقبة التقدم المحرز في مشاريع القوانين، من بين أمور أخرى.

3. وتشير مساهمة كازاخستان إلى مبادرات التوسيم والتتبع الجارية وتطوير أنظمة تكنولوجيا المعلومات المرتبطة بها. وتتناول التعاون بين الوكالات في إطار خطة العمل الشاملة لمكافحة اقتصاد الظل 2021-2023 وخارطة طريق الملكية الفكرية. وتلخص المساهمة جهود المعهد الوطني للملكية الفكرية (KazPatent) المستمرة لزيادة الوعي بالملكية الفكرية، لا سيما بين الشباب.

4. وتتناول مساهمتا جمهورية كوريا التحقيق في جرائم الملكية الفكرية ومقاضاة مرتكبيها. ويُبلغ المكتب الكوري للملكية الفكرية عن عمل شرطته القضائية الخاصة، الذي أدى إلى زيادة الكفاءة في التحقيق في الجرائم الجنائية التي تنطوي على العلامات التجارية والبراءات والأسرار التجارية والتصاميم. ويحمل مكتب المدعي العام في مقاطعة دايجون صفة السلطة المختصة لمقاضاة مرتكبي جرائم الملكية الفكرية ويهدف إلى أن يصبح نموذجًا للتخصص يحتذي به المدعين العامين والمحققين. وتصف مساهمتها التدابير المحددة التي وضعتها لمكافحة جرائم الملكية الفكرية من خلال تكوين الكفاءات والتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة. كما تصف استخدام بدائل للمقاضاة، أي الوساطة الجنائية أو التعليق المشروط للمقاضاة.

5. وتناقش مساهمة المملكة العربية السعودية وضع وتنفيذ برنامج مسؤول احترام الملكية الفكرية، وهي مبادرة أعدتها الهيئة السعودية للملكية الفكرية لإذكاء الوعي بالملكية الفكرية وزيادة الامتثال لها وإذكاء الاحترام لها في كل من القطاعين العام والخاص.

6. وتؤكد مساهماتا شيلي وبرنامج مراقبة الحاويات أهمية التدابير الحدودية والإجراءات الجمركية الفعالة. وتصف دائرة الجمارك الوطنية في شيلي دورها وخبرتها في تطبيق تدابير الحدود، مع التركيز بشكل خاص على أنشطة المراقبة والكشف والتفتيش، والخطة الوطنية للملكية الفكرية والأدوات التكنولوجية المستخدمة. ويهدف برنامج مراقبة الحاويات إلى تكوين الكفاءات في البلدان المشاركة من أجل منع حركة البضائع غير المشروعة عبر الحدود، بما في ذلك المنتجات المقلدة. وتحقيقا لهذه الغاية، يقوم بإنشاء وتدريب ودعم وحدات مراقبة مشتركة بين الوكالات مكونة من أجهزة الجمارك والشرطة الوطنية وقوات مكافحة المخدرات وغيرها من وكالات إنفاذ القانون. وتصف المساهمة التحديات التي تمت مواجهتها والدروس المستفادة في عمل برنامج مراقبة الحاويات للحد من التجارة في السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية.

7. وترد المساهمات بالترتيب التالي:

الجهود البرازيلية في مجال مكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية.....3

دور وخبرة دائرة الجمارك الوطنية الشيلية فيما يتصل بالتدابير المعتمدة على الحدود 6

المبادرات الحكومية، والتعاون المعزز، وتوسيع نطاق أنشطة التوعية وإذكاء الوعي في كازاخستان 9

قضية تحقيق كبرى لشعبة الشرطة المعنية بالتكنولوجيا والتصاميم المنشأة حديثاً والتابعة للمكتب الكوري للملكية الفكرية.....14

دور المقاضاة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في جمهورية كوريا 19

برنامج مسؤول احترام الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية 23

أنشطة برنامج مراقبة الحاويات المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية في مجال حقوق الملكية الفكرية 27

[تلي ذلك المساهمات]

الجهود البرازيلية في مجال مكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية

مساهمة من إعداد السيد إدواردو لويز بيرفيتو كارنيرو، رئيس قسم مكافحة القرصنة، الوكالة الوطنية للأفلام، ريو دي جانيرو، وعضو في المجلس الوطني لمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية (CNP)*، برازيليا، البرازيل.*[*]

ملخص

تتمثل مهمة الوكالة الوطنية للأفلام في البرازيل في تعزيز الصناعة السمعية البصرية وتنظيمها والإشراف عليها بما يعود بالفائدة على المجتمع البرازيلي. وتحقيقاً لهذه الغاية، تضطلع الوكالة بأنشطة استخباراتية استراتيجية باعتبارها جزءا من المكافحة المنهجية للقرصنة السمعية البصرية، وذلك أساساً عن طريق: تعزيز التنسيق بين الوكالات العامة والكيانات الخاصة لمكافحة انتهاكات حق المؤلف على نحو أكثر كفاءة؛ تقديم المنح والمساعدة لتحقيقات الشرطة وإنفاذها ضد انتهاكات حق المؤلف ولتدابير التفتيش التي تنادي بها المنظمات العامة الأخرى للتصدي لهذه الانتهاكات؛ اقتراح اتفاقات تعاون مع الأسواق الإلكترونية لوقف بيع المعدات المحظورة؛ منع حصول المواقع الإلكترونية غير القانونية على التمويل القائم على الإعلانات؛ تطوير آليات لحجب المواقع الإلكترونية التي توزع في الغالب محتوى غير قانوني؛ رصد التقدم المحرز في مشاريع القوانين من أجل تطوير تشريعات حديثة توفر آليات أكثر كفاءة لمكافحة هذه الأنشطة غير القانونية.

أولاً. المقدمة

1. تتمثل مهمة الوكالة الوطنية للأفلام في البرازيل في تعزيز الصناعة السمعية البصرية وتنظيمها والإشراف عليها بما يعود بالفائدة على المجتمع البرازيلي. وتحقيقاً لهذه الغاية، تضطلع الوكالة بأنشطة استخباراتية استراتيجية باعتبارها جزءا من المكافحة المنهجية للقرصنة السمعية البصرية. ويشير قانون حق المؤلف في المواد من 46 إلى 48 إلى الحالات التي تكون فيها أوجه حماية حق المؤلف محدودة، ولكن الأنشطة التي تتجاوز هذه الحدود، خاصة على نطاق تجاري، تعتبر غير قانونية. وحق المؤلف محمي بموجب القانون الخاص والعام على حد سواء في النظام القانوني البرازيلي، وبالتالي لا يعتبر مجرد مسألة خاصة.

2. وتعد البرازيل من بين البلدان التي تسجّل أكبر عدد من الزيارات إلى المواقع التي توزع محتوى سمعياً بصرياً غير قانوني. وتكلف القرصنة السمعية البصرية البرازيل ما يقدر بنحو 5 مليارات دولار أمريكي سنوياً ولها تأثير مباشر على تنميتها الاجتماعية والاقتصادية: فالتحايل على الوسائل المشروعة للنفاذ إلى المحتوى السمعي البصري يؤدي إلى فقدان العمالة والدخل - وبالتالي فقدان الإيرادات الضريبية - وهو مصدر مثبت لتمويل الجريمة المنظمة. وإن خطر تعطيل الصناعة السمعية البصرية هو وضع حقيقي ويتطلب طريقة منهجية ومتكاملة.

ثانياً. الإجراءات المتّخذة من جانب الوكالة الوطنية للأفلام في البرازيل للتصدي للقرصنة

3. الأنشطة الرئيسية للوكالة الوطنية للأفلام في البرازيل لمكافحة القرصنة هي:

- تعزيز التنسيق بين الوكالات العامة والكيانات الخاصة لمكافحة انتهاكات حق المؤلف على نحو أكثر كفاءة؛
- تقديم المنح والمساعدة لتحقيقات الشرطة وإنفاذها ضد انتهاكات حق المؤلف؛
- تقديم المنح والمساعدة لتدابير التفتيش التي تنادي بها المنظمات العامة الأخرى ضد انتهاكات حق المؤلف؛
- اقتراح اتفاقات تعاون مع الأسواق الإلكترونية لوقف بيع أجهزة البث غير القانونية؛
- منع حصول المواقع غير القانونية على التمويل القائم على الإعلانات؛
- رصد التقدم المحرز في مشاريع القوانين من أجل تطوير تشريعات حديثة توفر آليات أكثر كفاءة لمكافحة هذه الأنشطة غير القانونية؛
- تطوير آليات لحجب المواقع الإلكترونية التي توزع في الغالب محتوى غير قانوني.

4. وفي عام 2018، أنشأت الوكالة الوطنية للأفلام في البرازيل وحدة لمكافحة القرصنة السمعية البصرية، من خلال فريق متخصص، انضمت لتوّها إلى المجلس الوطني لمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية في وزارة العدل والأمن العام. والمجلس هو مجلس استشاري يتألف من مؤسسات عامة وكيانات خاصة مرتبطة بحماية الملكية الفكرية في جميع الصناعات الرئيسية في

[*] الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

البرازيل، وهو مكلف بوضع مبادئ توجيهية لصياغة واقتراح الخطة الوطنية لمكافحة القرصنة وما يترتب عليها من تهرب ضريبي وجرائم الملكية الفكرية.

5. وبهدف تكرار تلك الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولكن مع التركيز على القطاع السمعي البصري حصراً، أنشأت الوكالة الوطنية للأفلام في البرازيل لجنة تقنية لمكافحة القرصنة السمعية البصرية تجمع ممثلين للصناعة برمّتها، وهذا هو منتدى المناقشة الذي يجتمع كل شهرين. وتتمثل أهداف اللجنة فيما يلي: تعزيز العلاقة بين الوكالة الوطنية للأفلام في البرازيل والوكالات الحكومية الأخرى والكيانات الخاصة والمؤسسات العامة والمجتمع المدني في مجال تعزيز مكافحة القرصنة؛ تحفيز النقاش بشأن التصدي للقرصنة؛ تيسير التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة المشاركين في جهود مكافحة القرصنة في البرازيل.

6. ومنذ إنشاء اللجنة، تمكّنت الوكالة الوطنية للأفلام في البرازيل من النفاذ إلى تدفق مستمر للمعلومات والبيانات من الكيانات الخاصة، بما في ذلك البيانات التي تنتجها الصناعة السمعية البصرية بشأن الأنشطة غير القانونية المحتملة، والنفاذ الكامل إلى الوكالات الحكومية الفدرالية. وبدأت الوكالة الوطنية للأفلام في البرازيل في التحقّق من المعلومات الواردة واستخدامها لإنتاج تقارير استخباراتية للوكالات الفيدرالية في المجال. ويحترم كل هذا التدفق من المعلومات والبيانات قانون حماية البيانات الذي حُرّر مؤخراً.

7. وأتاح هذا التبادل للمعلومات إطلاق العملية 404 - وهي أكبر وأنجح عملية للشرطة البرازيلية لمكافحة القرصنة الرقمية - التي تتولى تنسيقها وزارة العدل. وعلى مدى ثلاث مراحل، أسفرت العملية عن حجب أكثر من 1000 موقع بث غير قانوني واعتقال المشتبه فيهم وضبط المقتنيات الفاخرة المتأتية من النشاط الإجرامي ومعداته.

8. وتعمل الوكالة الوطنية للأفلام في البرازيل الآن في جميع أنحاء الإقليم الوطني لدعم وكالات الشرطة ومأمورية الضرائب الفدرالية في المراكز الجمركية. وقد وسّعت الوكالة نطاق إجراءاتها إلى ما هو أبعد من إنتاج البيانات لتشمل المساعدة التقنية في تنفيذ مذكرات التفتيش والضبط، والتدريب بشأن انتهاكات الملكية الفكرية.

9. ويمثل بيع أجهزة البث غير القانونية بدوره مصدر قلق كبير. وفي هذا الصدد، يتجسّد الدور الرئيسي للوكالة الوطنية للأفلام في البرازيل في توفير التدريب لوكلاء التفتيش في مأمورية الضرائب الفدرالية من أجل منع دخول هذه المعدات إلى البلد، ولشرطة الطرق السريعة الفيدرالية من أجل زيادة رصد حركة هذه المنتجات على الطرق السريعة الفدرالية. ونتيجة لذلك، تم ضبط 1.5 مليون جهاز بث غير قانوني في الفترة 2020-2021، بقيمة تقدر بنحو 150 مليون دولار أمريكي.

10. وتم إتلاف جزء كبير من تلك المعدّات كما تم التخلص من نفاياتها تخلّصاً مستداماً. بيد أنه في إطار شراكة غير مسبوقة بين مأمورية الضرائب الفيدرالية والجامعات في ولاية ميناس غيريس، تسعى فرق البحث إلى إيجاد طرق لإزالة الميزات المخالفة وإعادة استخدام المعدات. وفي أحد المشاريع، تم تحويل أجهزة البث غير القانونية المضبوطة إلى 800 حاسوب تم التبرع بها لاحقاً لفائدة المدارس العامة لأغراض تعليمية. وفي مشاريع أخرى، يعاد توظيف المعدات غير القانونية لرصد الحضور إلى المستشفيات العامة ومراقبة الكاميرات في مركبات الشرطة ومكافحة الآفات في الأعمال التجارية الزراعية وتحديدها، من بين توظيفات أخرى. وبهذه الطريقة، يعاد استخدام أصول الجرائم لفائدة المجتمع.

11. علاوة على ذلك، وقّعت الوكالة الوطنية للأفلام في البرازيل اتفاقات تعاون مع الأسواق الإلكترونية الرئيسية في البرازيل لمنع مستخدميها المسجّلين من الإعلانات عن قوائم تلفزيون بروتوكول الإنترنت غير القانونية وأجهزة البث غير القانونية. وبفضل هذه الاتفاقات، تمت إزالة أكثر من 30,000 إعلان غير قانوني.

12. ومن المجالات الرئيسية الأخرى لعمل الوكالة الوطنية للأفلام في البرازيل هي معالجة مصادر إيرادات القرصنة وتسييلها في البرازيل. ويردع الحد من المكاسب المالية المتأتية من القرصنة أو إنهاؤها النشاط غير القانوني، ويؤثر تحديداً على القرصنة على نطاق تجاري. ولذلك، وقّعت الوكالة الوطنية للأفلام في البرازيل اتفاق تعاون مع الويبو للانضمام إلى مشروع WIPO ALERT، وهو مشروع يهدف إلى الحد من تدفق الأموال إلى مشغلي المواقع الإلكترونية غير القانونية وحماية سمعة العلامات التجارية من الأضرار الناجمة عن إعلاناتها غير المقصودة على المواقع الإلكترونية غير القانونية. وأدرجت الوكالة حتى الآن أكثر من 300 موقع في قائمة المواقع المخالفة.

13. وفيما يتعلق بتطوير تشريعات حق المؤلف، فإن مشاريع القوانين التي يمكن أن تجعل الإنفاذ أكثر كفاءة بكثير - إما عن طريق تجريم سلوك معين، مثل الحيازة غير القانونية للإشارات التلفزيونية مدفوعة الأجر أو عن طريق تطبيق عقوبات مناسبة على الإدانات الجنائية – ما فتئت تُسن عبر الكونغرس الوطني منذ سنوات.

14. وأخيرا، يتمثل أهم مجال عمل للوكالة الوطنية للأفلام في البرازيل في البحث عن سبل لحجب المواقع الإلكترونية التي توزع المحتوى السمعي البصري بصورة غير قانونية. ويجب أن تسعى جميع الروابط في السلسلة السمعية البصرية إلى حماية المحتوى

الإلكتروني. ولابد من إيجاد حلول تحترم المبادئ القانونية ذات الصلة مع توفير استجابة فعّالة لمكافحة القرصنة الرقمية. وقد اعتمدت المملكة المتحدة والبرتغال بنجاح آليات لوقف النفاذ إلى المواقع التي توزع محتوى غير قانوني. واستُلهم نموذج حجب المواقع الإلكترونية قيد التطوير في البرازيل من عمل وحدة مكافحة جرائم الملكية الفكرية في شرطة المملكة المتحدة والمفتشية العامة للأنشطة الثقافية في البرتغال.

15. وقد يكون حجب المواقع هو السبيل الوحيد لوقف الضرر أو احتوائه على الأقل، الذي تسببه القرصنة ليس لصاحب الحق فحسب، بل أيضاً للذين يعتمدون على الدخل من الاستغلال القانوني للمصنفات والصناعة السمعية البصرية. ويزداد الضرر مع مرور الوقت. ويعدّ حجب المواقع تدبيراً مضاداً سريعاً وفعالاً، وإذا نُفّذ بدقة تقنية وبما يتماشى مع المعايير المقبولة دولياً، فإنه لا ينتهك الإجراءات القانونية الواجبة.

16. وتقترح الوكالة الوطنية للأفلام في البرازيل أوامر إدارية لحجب المواقع الإلكترونية، معتبرة أن هذه التدابير هي من الصلاحيات القانونية للسلطات الإدارية، ما دامت تحترم مبادئ الشرعية والتناسب والأخلاق الإدارية ومراعاة الحقوق الأساسية، خاصة بسبب الإجراءات القانونية. ومن المأمول أن تدخل عمليات حجب المواقع أخيراً في طور التشغيل خلال عام 2022.

ثالثاً. إجراءات أخرى للتصدي لجرائم الملكية الفكرية

17. فيما يتعلق بالتعدّي على الملكية الفكرية بشكل عام، نظمت البرازيل حملات إعلانية خلال الجائحة للتحذير من خطر اللقاحات المزيفة. وتم إطلاق الحملات بالشراكة مع مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية.

18. وفي وقت سابق من هذا العام، تمت الموافقة على الخطة الوطنية لمكافحة القرصنة للفترة 2022-2025. وهي تتضمن إجراءات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتحقيق 62 هدفاً. وتعالج الخطة هذه المسألة من خلال أربعة مواضيع:

- العمل المؤسسي: ستُولى الأولوية للتنسيق بين مختلف المؤسسات لتعزيز الحوار والتفاعل والتعاون، مع إجراء مناقشات بشأن إنشاء مراكز شرطة متخصّصة لمكافحة القرصنة والتعدّي على الملكية الفكرية، وإجراء تحسينات تشريعية.
- الوقاية والحماية: ستنفذ مشاريع لتحسين التدابير الرامية إلى قمع التعدّيات على الملكية الفكرية وستشارك فيها مؤسسات عامة من جميع مجالات الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.
- التدريب والتعليم: يشمل ذلك تدريب الموظفين العموميين على مكافحة القرصنة والجرائم ذات الصلة، مع التركيز على تبادل المعلومات والممارسات التشغيلية والتحقيقية الجيدة، واتفاقات التعاون مع الجامعات بشأن إدراج مبادرات تركز على القرصنة وجرائم الملكية الفكرية في برامجها التدريبية.
- إذكاء الوعي: الهدف هو إذكاء وعي المستهلك بالأخطار والأضرار البيئية والاقتصادية التي تتعرض لها بالبرازيل نتيجة للقرصنة، عن طريق إعلام المستهلكين بأن شراءهم منتجات مقرصنة يغذّي اتّجار المنظمات الإجرامية بالمخدرات والأسلحة، ويسبّبون مخاطر لصحتهم ويضعون أنفسهم تحت رحمة منتجات لا تخضع لمراقبة الجودة. ولهذا الغرض، تنص الخطة على حملات التوعية وكتيبّات وفعّاليات أكاديمية وغير ذلك من الموارد والأنشطة.

19. وفي الختام، يمكن تلخيص الدافع من وراء ما أنجزت الوكالة الوطنية للأفلام في البرازيل من عمل لمكافحة القرصنة، في اقتباس للمحامية البرتغالية دانييلا أنتاو: "إن حماية الإبداع والصناعات الإبداعية، إن لم يكن هناك شيء آخر يستحق الذكر، هي التزام أخلاقي على أقل تقدير، لأن الثقافة هي منتهى الإلهام البشري. ويجب ألا نخجل من الدفاع عن فعل ما هو خيّر في هذا الصدد، بل على العكس تماماً".

[نهاية المساهمة]

دور وخبرة دائرة الجمارك الوطنية الشيلية فيما يتصل بالتدابير المعتمدة على الحدود

مساهمة أعدتها السيدة ميرتا سيسليا لوتولييه ألموس، المسؤولة الوطنية عن الملكية الفكرية والصحة العامة، المديرية الوطنية للجمارك، الخدمة الوطنية للجمارك في شيلي، مدينة فالبارايسو(شيلي)*

ملخص

في مجال مراقبة الاتجار غير المشروع بالسلع، استحوذت الجمارك الشيلية من خلال برامج المراجعة التشغيلية التي اعتمدتها، على كميات كبيرة من المضبوطات في السنوات الأخيرة الماضية، كما أقرّ على الصعيدين الوطني والدولي على وجه التحديد بعمل خدمة الجمارك الوطنية في شيلي المتصل بالسلع المقلدة.

ولقد كانت ممارسات تقليد السلع وقرصنتها دينامية في العقد الماضي، حيث انتقلت من المنتجات التقليدية إلى المنتجات غير التقليدية مهددة بذلك سلامة السكان وصحتهم تهديداً مباشراً.

من هنا وجب على الهيئات التنظيمية وهيئات إنفاذ القانون تبادل المعلومات والعمل جنا إلى جنب لمكافحة هذا النوع من الاتجار. ويكتسي ذلك أهمية خاصة، نظرا لأنه ثبت أن مثل هذه السلع المقلدة لا تؤثر على المصالح الاقتصادية للشركات فحسب وإنما تشجع أيضاً على ارتكاب أنواع أخرى من الجرائم، مثل غسل الأموال وتمويل الجماعات الإرهابية.

أولاً. الإطار التشريعي للتدابير التي تعتمدها شيلي عند الحدود

1. اعتمد في عام 2003 في شيلي القانون رقم 19.912[1] الذي يوائم القانون التشريعي المشار إليه في الوثيقة مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية التي وقعتها شيلي. ويتضمّن على وجه الخصوص النظام المتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية على الحدود (المواد من 51 إلى 60 من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة).

2. وتنص المادة 16 من القانون رقم 19.912على ما يلي: "يجوز لدائرة الجمارك أن تأمر بحكم منصبها بتعليق تمرير السلع، عندما يتضح من مجرد تفتيش هذه السلع أنها سلع مقلدة تحمل علامات تجارية أو تنتهك حق المؤلف. وفي هذه الحالات، يتوجب على الجمارك أن تبلغ صاحب الحق، إذا تم تحديده، بالتعدي المحتمل، كي يتمكن من ممارسة الحق في طلب التعليق والحقوق التي يتمتع بها وفقا للقواعد السابقة، وعلى وجه الخصوص، من أجل تقديم معلومات عن أصالة السلع. ويجب على الجمارك أيضاً أن ترفع شكوى بهذا الشأن، وفقا للقانون".

3. وفي 13 مارس 2017، دخل تعديل المادة 16 من القانون رقم 19.912 حيز النفاذ. وهو يهدف إلى تمديد فترة التعليق التلقائي لتمرير السلع من 5 إلى 10 أيام عمل، وبالتالي معالجة مشكل عدم إمكانية دائرة الجمارك الوطنية تعليق تمرير السلع، التي يُزعم أنها تنتهك حقوق الملكية الفكرية، إلا لمدة خمسة أيام عمل والتي يرى أصحاب العلامات التجارية المسجلة أنها غير كافية لممارسة حقوقهم أمام الجمارك الوطنية والمحاكم. ومن المؤكد أن تمديد فترة التعليق منذ عام 2017 بسبب انتهاك حقوق الملكية الفكرية المزعوم قد ساعد أصحاب الحقوق على الاستفادة من التدابير الحدودية.

4. من ناحية أخرى، قامت دائرة الجمارك الوطنية في تشيلي بتحديث لوائحها، من خلال القرار رقم 21573 الصادر عن المدير الوطني للجمارك في 1 يوليو/تموز 2021 والذي دخل حيز النفاذ في 14 أغسطس 2021. وحسنت هذه اللائحة الجديدة إجراءات إنفاذ الملكية الفكرية على الحدود، من خلال توحيد عمليات التفتيش وتنسيق جميع الوثائق وأوامر تعليق التخليص الجمركي، كما ساهمت في تحسين جودة البيانات المجمعة واختزال الوقت خلال إجراءات التفتيش.

ثانياً. الطبيعة الدينامية للقرصنة والتقليد

5. أصبحت حالات القرصنة والتقليد واسعة الانتشار كما انها تحولت خلال هذا العقد المنصرم، حيث انتقلت من المنتجات التقليدية مثل لعب الأطفال والمنسوجات والأحذية والحقائب، إلى سلع غير تقليدية مثل قطع غيار السيارات والمحامل ولوازم طب الأسنان والهواتف وأدوات الهواتف الخلوية والأجهزة الطبية ومستحضرات التجميل وغيرها من المكونات التكنولوجية ذات القيمة

---

* الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة تخص المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء أمانة المنظمة العالمية للملكية الفكرية أو الدول الأعضاء فيها.

[1] القانون رقم 19.912 المؤرخ 24 أكتوبر/تشرين الاول 2003، الذي يعدل القانون رقم 17.3376 وفقا لاتفاقات منظمة التجارة العالمية التي وقعتها شيلي (النص الموحد المؤرخ 13 مارس/آذار 2017)، المتيسر على العنوان التالي: https://wipolex.wipo.int/en/text/583956

[2] يتيسر القرار 1573 على العنوان التالي: https://www.aduana.cl/aduana/site/docs/20210104/20210104143625/resolucion_exenta_n_1573_fecha_01_07_2021.pdf.

الكبيرة والتي تؤثر تأثيرا كبيرا على سلامة المعدات. ويصبح هذا الواقع أكثر إشكالية وإثارة للقلق عندما يشمل تزوير المنتجات الدوائية، لأن هذه الحالات تشكل تهديدا مباشرا للسكان ومشكلة خطيرة في مجال الصحة العامة.

ثالثاً. الدور الذي تضطلع فيه دائرة الجمارك الوطنية الشيلية

6. بالنظر إلى ما ورد، يتّصل العمل الدائم والمتنامي للتعاون بين الهيئات التنظيمية وهيئات إنفاذ القانون بصورة وثيقة بمكافحة هذا النوع من المخالفات، لأن التقليد لا يؤثر فقط على المصالح الاقتصادية للشركات فحسب، وإنما يؤثر بشكل مباشر على السلامة والصحة العامة والبيئة مساهماً بذلك في ظهور أنواع أخرى من الجرائم مثل غسل الأموال وتمويل الجماعات الإرهابية.

7. بالنظر إلى الضرر الذي يمكن أن تلحقه هذه الممارسات بالمجتمع، إن لمن المهم للغاية تركيز عمل مراقبة حقوق الملكية الفكرية. لذا لا بد من تحليل المعلومات لرصد الأنشطة المحفوفة بالمخاطر المرتبطة بالسلع المقلدة. ويتمّ ذلك من خلال عمل وحدات تحليل المخاطر التابعة للمديريات الإقليمية وإدارات الجمارك في البلد المعني، باستخدام تقنيات إدارة المخاطر والاستخبارات وشبكات العمل.

8. من ناحية أخرى، تقوم دائرة الجمارك الوطنية الشيلية للتقليل إلى أدنى حد من مخاطر التقليد والقرصنة سنويا بإنشاء برامج رقابية[3]، بما في ذلك ومن جملة أمور التدريب على العلامات التجارية وورش العمل التقنية والموائد المستديرة للعمليات والعمليات في المنطقة الأولية،[4] والعمليات في المنطقة الثانوية[5].

9. وفي عام 2021 انخفض تعليق تمرير السلع على الحدود بنسبة 0.56٪ مقارنة بفترة 2020، بينما سجلت زيادة بنسبة 23.87٪ على مستوى كمية السلع (الوحدات). وباختصار، كانت النتائج إيجابية من حيث الكشف عن السلع التي تنتهك الملكية الفكرية، مع التركيز على تلك التي يمكن أن تضر بسلامة الناس وصحتهم .وفي عام 2021، تم تعليق تمرير أكثر من 10.8 مليون من السلع التي تتعدى على الملكية الفكرية. وقيمت هذه السلع بحوالي 71.89 مليون دولار أمريكي (القيمة التجارية).

10. وكان عام 2021 عاما ناجحا في مجال الاتجار غير المشروع بالملكية الفكرية، بالنظر إلى أنه كان عاما معقدا بسبب الطوارئ الصحية حيث خفضت الموارد المخصصة للعمليات كما خفضت عمليات الاستيراد التي تعد النشاط الجمركي الأكثر ارتباطا بالإجراءات المعتمدة عند الحدود. وفي حين أنه سجلت في الأشهر الأولى أدنى نسب السحب، ينبغي تسليط الضوء على الانتعاش الذي شهده الفصل الثاني من العام، مع تسليط الضوء على أشهر أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول.

11. وينعكس العمل المشترك والمنسق الجيد على صعيد نتائج التفتيش الناجحة التي حققتها دائرة الجمارك الوطنية. وفي السنوات الثلاث الماضية سجل عدد إجراءات القياس عند الحدود الأرقام التالية: 1,252 في عام 2019، و1,612 في عام 2020 و1,604 في عام 2021. أما فيما يتّصل بكمية السلع المضبوطة، تم الإبلاغ عن 13 مليون وحدة في عام 2019، و8.7 مليون وحدة في عام 2020 و10.8 مليون وحدة في عام 2021.

رابعاً. الخطة الوطنية للملكية الفكرية

12. تركّز الخطة الوطنية للملكية الفكرية على توجيه جهود المستوى المركزي لتحسين نوعية مراقبة السلع المقلدة والمساهمة من خلال تقديم المعلومات وغيرها من الأدوات، في مهام تحليل المخاطر والاستخبارات التي يضطلع بها المسؤولون العاملون في هذا المجال. وثمة هدف آخر للخطة يقوم على رصد وتحليل النتائج التي يتم الحصول عليها شهريا في مجال الملكية الفكرية وإعداد ملخصات إحصائية لتحديد أنواع المنتجات والمسارات والمرسلين والمرسل إليهم وما إلى ذلك، مع زيادة المشاركة في استيراد المنتجات المقلدة.

13. وإن الخطة الوطنية للملكية الفكرية هي خطة مراقبة داخلية سنوية أنشأتها دائرة الجمارك الوطنية الشيلية. وفي السنوات العشر الماضية، تم تنفيذ التخطيط من خلال خطط التحكم المتكاملة وخطط التحكم المنتظمة. كما أنه ينفذ منذ عام 2022 من

---

[3] هي البرمجة التشغيلية السنوية لكل إدارة إقليمية للجمارك أو الجمارك فيما يتعلق بالمخاطر القصوى والعالية التي حددتها دائرة الجمارك الوطنية على سبيل الأولوية بالتنسيق مع المستوى المركزي، والتي تطبق عليها مختلف المعالجات أو أنشطة الرقابة المناسبة، التي تسمح بالتخفيف الصحيح من أثرها. ويشمل مجال الملكية الفكرية، بالنظر إلى الأهداف المحددة للرقابة على مجال الاتجار غير المشروع.

[4] المنطقة الرئيسية هي المنطقة التي تنفذ فيها العمليات المادية البحرية والبرية لتعبئة السلع والتي لأغراض ولايتها القضائية هي منطقة جمركية ويجب فيها تحميل السلع أو تفريغها أو استلامها أو فحصها لإدخالها إلى الإقليم أو خروجها منه. والصلاحيات التي تتمتع بها دائرة الجمارك الوطنية في المنطقة الرئيسية هي تسجيل الأشخاص والأمتعة والسلع ووسائل النقل، كما يمكن طلب إعلانات الجمارك وتعليق تمرير السلع ومصادرتها.

[5] المنطقة الثانوية هي جزء من الإقليم والمياه الإقليمية يتوافق مع كل جمركية وفقا لتوزيعها من قبل المدير الوطني للجمارك لأغراض اختصاص والتزامات كل منها. وفي المنطقة الثانوية، تتمثل سلطات الجمارك في فرض تقديم إقرارات عن العمليات التي تهم الخدمة وإصدار أوامر الدخول والتسجيل في الأماكن التي توجد فيها السلع، والأمر بحجز الوثائق والسجلات والسلع.

خلال برنامج تدقيق تشغيلي. وينطوي نوعا الخطط على أهداف محددة لمكافحة الاتجار غير المشروع مع تعريف كل من دائرة الجمارك الوطنية والمقر المخاطر التي تتسم بصفة الأولوية والتي تخضع لمختلف تدابير المراقبة والتخفيف من أثرها.

14. وعلى الرغم من أن نطاق تطبيق خطة شيلي الوطنية للملكية الفكرية يحدد خطوط عمل دائرة الجمارك الوطنية، إلا انه تشارك هيئات أخرى عامة وخاصة على سبيل المثال في التدريبات والعمليات والاجتماعات في مختلف أنشطة المعالجة أو الرقابة.

15. ومن هنا، ولتحسين النتائج يدعم الفريق الوطني للملكية الفكرية باستمرار مختلف الأفرقة الإقليمية. ومن الأنشطة ذات الصلة التي يتم تنسيقها كل عام، على الصعيدين الوطني والإقليمي نذكر التدريب في مجال العلامات التجارية، من أجل تعزيز مهارات الموظفين الحكوميين للكشف عن السلع المقلدة، وتحديدا في حالات السلع المقلدة غير التقليدية وفقا للمخاطر المحلية التي تواجها كل وحدة من وحدات جمارك.

16. وثمة نقطة هامة أخرى تتمثل في العمل المنسق بين الهيئات التنظيمية وهيئات إنفاذ القانون، والاضطلاع بتبادل المعلومات والإجراءات المشتركة لمكافحة هذا النوع من الاتجار غير المشروع. ومن الناحية العملية، تواصل دائرة الجمارك الوطنية في مسائل الملكية الفكرية العمل المنسق مع الهيئات العامة، بما فيها المعهد الوطني للملكية الصناعية، ومع وكيل وزارة العلاقات الاقتصادية الدولية ومع فرقة التحقيق في جرائم الملكية الفكرية، ودائرة المستهلك الوطنية وهيئة الرقابة على الكهرباء والوقود. وتعمل دائرة الجمارك الوطنية، من جانب القطاع الخاص، مع الغرفة الوطنية للتجارة ومرصد الاتجار غير المشروع ومع مختلف ممثّلي العلامات التجارية. ويتم مع جميع هذه المؤسسات العامة والخاصة تنفيذ المعلومات المتعلقة بمصادرة وتدمير المنتجات التي قد تشكل انتهاكا لحقوق الملكية الفكرية، كما يتم تنفيذ العمليات مباشرة في أقبية النبيذ أو المباني التجارية، وتدريب المسؤولين (ورش العمل الفنية والتدريب على العلامة التجارية والندوات) والتعاون من أجل تنفيذ الأنشطة البحثية، والنشر والربط مع المجتمع والتعديلات التنظيمية.

خامساً. الأدوات التكنولوجية

17. في السنوات الأخيرة تيسرت دائرة الجمارك الوطنية الشيلية أيضاً أدوات مختلفة للرصد والمراقبة والتحكم، مما سمح بزيادة عدد إجراءات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية على الحدود. ومن بين الأدوات التكنولوجية، يستخدم النظام PENTAHO (لإعداد التقارير الإحصائية) والنظام SAS (للنماذج التنبؤية) وأداة الانتقائية (يتم اختيار العمليات ذات المخاطر المتعلقة بالملكية الفكرية وفقا لقرارات قضائية)، وفي شهر يوليو/تموز سيبدأ استخدام "نظام إدارة العلامات التجارية" الذي يشكل منصة إلكترونية تم إنشاؤها بغرض دعم ومراقبة ورصد إجراءات إنفاذ الملكية الفكرية على الحدود والتي تؤدي إلى الكشف عن السلع التي تنتهك قانون الملكية الفكرية. والهدف الرئيسي من هذا النظام هو توحيد إجراء التعليق في جميع المديريات الإقليمية وإدارات الجمارك.

سادساً. الآفاق المستقبلية

18. يقوم الهدف العام للعام 2022 على مواصلة تنفيذ التحسينات التكنولوجية على إجراءات تعليق من أجل تسهيل العملية لضباط الخطوط الأمامية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية على الحدود. وعلى نفس النحو فإن القصد هو مواصلة تعزيز الاختيار بواسطة الأنظمة الحاسوبية لإدارة المخاطر.

19. وستواصل دائرة الجمارك الوطنية الشيلية في السنوات المقبلة تعزيز القدرات المنصوص عليها في القانون 19.912 بشأن التدابير الحدودية. ومن المقرّر زيادة تبادل المعلومات، ولا سيما تقارير تحليل المخاطر لتوليد المزيد من التأثيرات التفاعلية فيما بين الأفرقة الإقليمية، من أجل التصدي بصورة شاملة لمخاطر السلع التي تنتهك الملكية الفكرية.

20. وستواصل دائرة الجمارك الوطنية الشيلية تعزيز قدرات موظفي الخطوط الأمامية حتى يتمكنوا من التعرف من خلال الفحص البسيط على مختلف السلع المنتهكة كما سيستمر التدريب الإقليمي، وفقا للمخاطر المحلية لكل فريق إقليمي.

21. أخيراً، ستواصل دائرة الجمارك الوطنية الشيلية البحث عن المزيد من الحلفاء على الصعيدين الوطني والدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالسلع التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية، وستمضي قدما في توحيد الجهود بين المؤسسات العامة والخاصة.

[نهاية المساهمة]

المبادرات الحكومية، والتعاون المعزز، وتوسيع نطاق أنشطة التوعية وإذكاء الوعي في كازاخستان

*مساهمة من إعداد السيدة ألتين سابارجالي، رئيسة مركز حقوق الملكية الفكرية، المعهد الوطني للملكية الفكرية، نور سلطان، كازاخستان**

ملخص

تدرك كازاخستان تمام الإدراك دور الملكية الفكرية في تطوير اقتصاد الابتكار العالمي، وتبذل قصارى جهدها لضمان حمايتها وإنفاذها باتباع أفضل الممارسات الدولية.

ويعمل المعهد الوطني للملكية الفكرية في كازاخستان (المعهد الوطني) دائما على زيادة إلمام عامة الجمهور بالنواحي القانونية للملكية الفكرية. كما يتعاون تعاونًا وثيقًا مع الوكالات الحكومية المشاركة في مكافحة التعديات على حقوق الملكية الفكرية، التي تؤثر سلبا على الصناعات الإبداعية الديناميكية؛ التكنولوجيا والعلوم والإبداع والإعلام والترفيه.

ويقوم مركز حقوق الملكية الفكرية التابع للمعهد الوطني بتنفيذ مجموعة من برامج إذكاء الوعي المصممة لنشر المعرفة على أوسع نطاق ممكن بين الشباب، ووكالات إنفاذ القانون المحلية المعنية بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، والصناعات كثيفة الاعتماد على حقوق الملكية الفكرية بشأن كيفية حماية هذه الحقوق (أي إجراءات التسجيل)، والمخاطر المترتبة على التعدي على هذه الحقوق (أي المسؤولية القانونية والعواقب).

أولاً. المقدمة

1. تُولي حكومة كازاخستان أهمية خاصة لحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها. وقد شدد رئيس كازاخستان، قاسم جومارت توكاييف في مناسبات عدة على الدور المهم الذي يجب أن تؤديه الملكية الفكرية في استحداث مجالات جديدة في اقتصاد البلد، كما شدد على الحاجة إلى الإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية.

2. وتعمل السلطات في كازاخستان بشكل استباقي لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، لا سيما مكافحة التقليد. وتُعد أنشطة الملكية الفكرية غير القانونية جزءًا من اقتصاد الظل، وهي تطرح تحديات أمام الأنشطة التجارية القانونية عند منافسة الجهات المنخرطة في أنشطة غير قانونية منخفضة التكلفة. ولذلك، غالبًا ما تتكبد الأنشطة التجارية القانونية تكلفة أنشطة التعدي على الملكية الفكرية. والأهم من ذلك هو فقدان البلد للدخل؛ إذ لا تخضع التجارة غير المشروعة للضرائب، فضلا عن عدم دقة إحصاءات العمالة، وغمر السوق بسلع مصنّعة بطريقة غير قانونية، يشكل الكثير منها تهديدًا للصحة العامة.

3. ومن ضمن السلطات الحكومية التي تعمل على مكافحة التعديات على حقوق الملكية الفكرية في كازاخستان إدارة حقوق الملكية الفكرية التابعة لوزارة العدل، والهيئات القضائية المحلية، ووكالات إنفاذ القانون، والجمارك، ودائرة التحقيقات الاقتصادية، وهيئة مكافحة الاحتكار، ووزارة الإعلام والتنمية العامة. وبوصفه وكالة تابعة لوزارة العدل، يضطلع المعهد الوطني بدراسات تحليلية حول حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها. ويعمل على إذكاء وعي عامة الجمهور بقضايا الملكية الفكرية، وتعزيز معرفتهم القانونية بهذا الموضوع.

ثانياً. مبادرات عامة لمكافحة السلع المقلدة

ألف. التوسيم وإمكانية التعقب

أ) السلع الصيدلانية

4. على الرغم من أن العمليات محددة الهدف تُعد أداة مهمة لمكافحة التجارة في السلع المقلدة فإنها لا تخلّف دوما الأثر الذي تخلفه العمليات واسعة النطاق. ولعل أفضل طريقة لإعاقة الشبكات الإجرامية التي تتاجر في السلع المقلدة هي جعل وصول السلع المقلدة إلى المستهلكين أمرًا من الصعوبة بمكان، وفي ذات الوقت أيضا مراقبة حركة السلع القانونية. وفي الوقت الراهن يعد التوسيم أحد أكثر الوسائل فعالية لتحقيق هذه الغاية. وتتيح أدوات التوسيم، سواء التي يديرها القطاع الخاص أم الحكومة تمييز السلع وفقاً

* الآراء المعبر عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الأمانة أو أي من الدول الأعضاء في الويبو.

لخصائصها المختلفة. كما أنها تستخدم التكنولوجيا المتقدمة لتعقب تدفق السلع. والغرض الرئيسي من توسيم المنتجات هو حماية المستهلكين من السلع المقلدة وغير القانونية.

5. وتُطبق إجراءات توسيم المستحضرات الصيدلانية وإمكانية تعقبها في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية بهدف زيادة حصة المنتجات القانونية في السوق، وتعزيز الضوابط الحكومية فيما يتعلق بمجموعات السلع التي تحمل بطاقات التوسيم. علاوة على ذلك، يساعد التوسيم الإلزامي على تحسين القدرة على التنبؤ والدقة الإحصائية، وإذكاء الوعي العام بأهمية جودة المنتج والضوابط لضمان أصالة السلع، وتعزيز المنافسة في هذا الجزء من السوق الأوروبي الآسيوي. [1]

6. وقد نفذت وزارة الصحة مشروعًا تجريبيًا لتوسيم المستحضرات الصيدلانية وإمكانية تعقبها في الفترة بين 1 أغسطس 2019 و31 يوليو 2021. وشارك في المشروع التجريبي شركات الأدوية الوطنية والمستوردون وموزعو الأدوية بالجملة وصيدليات البيع بالتجزئة والمؤسسات الطبية. وفي مارس 2020، اعتُمدت توصيات بشأن أدوات التوسيم. كما أُعدت قائمة بالمشاركين في المشروع التجريبي، وأخرى بالمستحضرات الصيدلانية المقرر توسيمها. في 6 أكتوبر 2020، اعتُمدت الخطة الشاملة لتطوير الصناعة الصيدلانية والطبية للفترة 2020-2025، التي تتضمن توسيم المستحضرات الصيدلانية.

7. وفي الفترة من يناير إلى يوليو 2021، قام المشاركون في المشروع التجريبي بتوسيم ما يقرب من 90 ألف عبوة مُعدة للبيع للجمهور في مواقع الإنتاج المحلية والأجنبية. وذلك عن طريق وضع رمز على العبوة مباشرة، أو لصق بطاقة تحمل رمزا. وقد استُخدمت هذه البطاقات في حالة لقاح فيروس كورونا QazVac على سبيل المثال.

8. وفي 10 سبتمبر 2021، أخطرت وزارة التجارة والتكامل في كازاخستان اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الأسيوية بخططها لجعل توسيم المستحضرات الصيدلانية أمرا إلزاميًا في كازاخستان اعتبارًا من 1 يوليو 2022. وسيجري في إطار هذه الخطة توسيم المستحضرات الصيدلانية رقميا على نحو تدريجي، وستبدأ المرحلة الأولى في 1 يوليو 2022، حيث سيتم توسيم ما يناهز واحد في المائة من إجمالي حجم المستحضرات الصيدلانية. وتحقيقا لهذا الغرض، أُعدت قائمة تضم 93 مستحضرا صيدلانيًا أنتجتها أربعة مصنع كازاخستانية و12 مصنعًا أجنبيًا. ومن المقرر أن تتسع هذه القائمة في المرحلة الثانية، التي ستبدأ في 1 أكتوبر 2022، لتشمل 20 في المائة من المستحضرات الصيدلانية. وكذلك في المرحلة الثالثة، التي ستبدأ في 1 يناير 2023، لتشمل 60 في المائة من المستحضرات الصيدلانية، على أن يبدأ بعدها تعقب المستحضرات الصيدلانية التي تحمل بطاقات التوسيم. أما المرحلة الرابعة، التي من المتوقع أن يجري فيها توسيم 80 في المائة من المستحضرات الصيدلانية المصنّعة في البلد والمستوردة، فمن المقرر أن تبدأ في 1 أبريل 2023. وفي إطار المرحلة الخامسة والأخيرة، التي ستبدأ في 1 يوليو 2023، سيكون توسيم جميع المستحضرات الصيدلانية سواء المصنعة في كازاخستان أم المستوردة أمرا إلزاميًا.

9. وينطوي التوسيم على استخدام تقنية تعريف المنتج؛ وهي عبارة عن تسلسل فريد من الأحرف في صورة رمز شريطي (باركود) ثنائي الأبعاد مقروء آليًا GS1 DataMatrix طورته شركة جي إس 1 [2]. ويتضمن الرمز الشريطي معلومات عن جهة التصنيع، وبلد المنشأ، ورقم تسلسلي، يوفر حماية ضد التلاعب ببطاقات التوسيم[3].

(ب) الأحذية

10. ووفقا للاتفاق بشأن توسيم السلع عن طريق تحديد هوية المنتج في منطقة الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي المبرم في 2 فبراير 2018، أصبح التوسيم الرقمي للأحذية إلزاميا في كازاخستان منذ 1 نوفمبر 2021، وبمقتضى ذلك، بات إنتاج الأحذية التي لا تحمل بطاقات توسيم واستيرادها إلى كازاخستان أمرًا محظورًا.[4]. ويستخدم أيضًا نظام الباركود Data Matric GS1 في توسيم الأحذية.

---

[1] أمر وزير صحة جمهورية كازاخستان رقم r-132 المؤرخ في 6 أكتوبر 2020 بشأن الموافقة على الخطة الشاملة لتطوير الصناعة الصيدلانية والطبية للفترة 2020-2025.

[2] على النقيض من رمز الاستجابة السريعة (QR) على سبيل المثال، يتمتع رمز مصفوفة البيانات DataMatrix بمزايا رئيسية، منها الديمومة وإمكانية ضخ كمية كبيرة من المعلومات في مساحة صغيرة. كما أنه يحتوي على معلومات عن كيفية استعادته. لذا، حتى في حالة تلف بطاقة التوسيم أثناء النقل، سيظل الماسح الضوئي قادرًا على قراءته. وشركة جي إس1 (GS1) هي منظمة دولية غير هادفة للربح، تطور المعايير وتتعهدها، مثل الرموز الشريطية (الباركود). ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الرابط: https://www.gs1.org/about.

[3] أمر وزير صحة جمهورية كازاخستان المؤرخ في 30 مايو 2022 بشأن تعديل الأمر رقم KR DSM-11 الصادر عن وزير الصحة بتاريخ 27 يناير 2021 بالموافقة على قواعد توسيم الأدوية والأجهزة الطبية (https://adilet.zan.kz/rus/docs/V2200028315).

[4] لمزيد من المعلومات، انظر http://www.eurasiancommission.org/ru/nae/news/Pages/29-03-2019-1.aspx.

ج) سلع أخرى

11. وفي إطار جهودها لمكافحة التقليد في الأسواق، جعلت كازاخستان التوسيم إلزاميا لمنتجات الفراء في 2019، ولمنتجات التبغ اعتبارًا من 1 أكتوبر 2020. وتعتزم في 2022 [5]جعل توسيم منتجات الكحول والألبان والصناعات الخفيفة[6] إلزاميًا.

باء. نظم تكنولوجيا المعلومات لمكافحة التعديات على الملكية الفكرية

12. منذ أكتوبر 2017 شرعت سلطات الجمارك في استخدام نظام الإعلان الإلكتروني Astana-1 لمنع استيراد السلع المقلدة. ويتضمن النظام وحدة لمراقبة الملكية الفكرية، مزودة بنظام لإدارة المخاطر يغطي السلع المدرجة في سجل أصول الملكية الفكرية للجمارك. ونظام Astana-1 هو جزء من البوابة الشاملة للصادرات والواردات، التي تديرها لجنة الإيرادات الحكومية التابعة لوزارة المالية، والمستخدمة في إدخال البيانات المتعلقة بعمل الجمارك ومعالجتها وتخزينها.

13. وفي إطار مبادرة كازاخستان الرقمية الشاملة الرامية إلى تحسين نوعية الحياة في جميع أنحاء البلد من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية، أُطلقت منصة ISMET.KZ [7] . وتوفر المنصة إمكانية الوصول إلى نظام المعلومات لتوسيم السلع وتعقبها (انظر أعلاه)، ويشمل ذلك فهرس المنتجات الوطنية ومركز إدارة الطلبات. وقد بادرت جهات فاعلة مختلفة مشاركة في التجارة، مثل المصنعين المحليين أو المستوردين أو تجار التجزئة بالتسجيل في المنصة من أجل إنشاء بطاقات وصف خصائص المنتج، وطلب وضع الباركود (مصفوفة البيانات) على المنتج من خلال مركز إدارة الطلبات[8].

14. وفي 2021، أنشأ مركز تطوير الاقتصاد الرقمي، الجهة الوحيدة المنوط بها تشغيل أدوات التوسيم والتعقب في كازاخستان؛ تطبيقًا للهاتف[9] NAQTY ÓNIM، يسمح للمستهلكين بالتحقق من أصالة السلع عن طريق مسح كود مصفوفة البيانات DataMatrix.

15. وتضع الشركة المصنّعة كود مصفوفة البيانات DataMatrix على العبوة وترسله إلى الموزع. ويتسلم الموزع دفعة السلع ويمسحها ضوئيًا، ثم يرسلها إلى المتاجر ومحلات السوبر ماركت. ولدى استلام دفعة جديدة من السلع، يقرأ المتجر الرموز الموجودة على العبوات ويبيع البضائع القانونية. وعندما تصل السلع إلى ماكينة تسجيل المدفوعات النقدية يقرأ الماسح ثنائي الأبعاد بطاقة التوسيم ويُخرِج الرمز من التداول. ويمكن للمستهلك أيضًا قراءة بطاقة التوسيم باستخدام تطبيق الهاتف.

16. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان التطبيق يوفر معلومات محدّثة عن الأحذية ومنتجات التبغ: جهة التصنيع، وتاريخ الصنع، وخصائص المستهلك، وتصاريح السلع.

17. وفي إطار التعديلات التي أُدخلت على قانون حماية حقوق المستهلك، المعتمدة في 2020، أنشئ في يناير 2021 موقع موحد لحماية المستهلك e-tutynushy.kz[10] ، وهو عبارة عن منصة لمتجر شامل يتيح للمستهلكين ومقدمي الخدمات والمنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية ممارسة حقوقها من خلال رفع الدعاوى ورصد التقدم المحرز فيها. وتتضمن المنصة معلومات بشأن حقوق المستهلك، والجهات الداعمة لحقوق الإنسان، التي يمكن الاتصال بها عند التعدي على هذه الحقوق. كما أنها تمكّن المستخدمين من تقديم شكاوى مباشرة إلى ممثلي الكيان التجاري المعني. وبمقتضى القانون، يتحتم على هذه الكيانات التجارية الرد على الشكاوى وتقديم المساعدة. وفي حال تقاعسها تُقدم الشكاوى إلى السلطات المختصة، التي تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق المستهلك. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت هذه المنصة في مرحلة تجريبية، ولم تُسجل بها سوى الكيانات التي تطوعت للمشاركة في الوقت الراهن.

---

[5] لمزيد من المعلومات، انظر:
https://markirovka.ismet.kz/content/dam/ocp/companies/Markirovka/new_design/Приложение%201.%20Национальный%20каталог%20товаров.%20Инструкция%20пользователя.pdf.

[6] الصناعات الخفيفة هي صناعات أقل اعتمادا على رأس المال بالمقارنة مع الصناعات الثقيلة، وهي تنتج سلعًا استهلاكية أصغر (مثل الملابس وأغطية الأسرّة، والموائد، وبيّاضات الحمام والمطبخ).

[7] يتألف اسم Ismet.kz من مجموعة من الأحرف الاستهلالية للعبارتين: تكنولوجيا المعلومات (IT) والشركات الصغيرة الحجم والمتوسطة (SME). كما أنه يعكس الكلمة التركية *ismet* وتعني الالتزام بمبادئ الأخلاق والصدق والنقاء.

[8] لمزيد من المعلومات، انظر .https://markirovka.ismet.kz

[9] تطبيق الهاتف NAQTY ÓNIM: .https://apps.apple.com/ru/app/naqty-ónim/id1544720295 للاطلاع على معلومات بشأن جعل توسيم المنتج أمرًا إلزاميًا، انظر الرابط: .https://markirovka.ismet.kz/ru/Naqtyonim

[10] المنصة الموحدة للشكاوى بشأن حماية المستهلك: .https://e-tutynushy.kz/main

جيم خطة عمل شاملة لمواجهة اقتصاد الظل

18. في سبتمبر 2021، وافقت حكومة كازاخستان على خطة عمل شاملة لمكافحة اقتصاد الظل في الفترة 2021-2023. وتتضمن الخطة تدابير تهدف إلى مساعدة الجمهور على تجنب شراء منتجات متدنية الجودة ومقلدة[11].

19. وتتمثل أهداف الخطة فيما يلي: (أ) تعزيز آليات التنسيق بين الوكالات والهيئات الحكومية ذات الصلة؛ (ب) وتحليل أنظمة حماية حقوق الملكية الفكرية الراهنة؛ (ج) وصياغة مقترحات لتحسين هذه الأنظمة للحد من تداول السلع المقلدة.

20. وفي 30 نوفمبر 2021، أمر وزير العدل بإنشاء فريق عمل مشترك بين الإدارات لمكافحة السلع المقلدة، يضم ممثلين للوكالات الحكومية ذات الصلة، وغرفة الأعمال التجارية الوطنية.

21. وتشمل ولاية الفريق ما يلي: (أ) تحديد أوجه القصور في نظام حماية حقوق الملكية الفكرية الراهن في كازاخستان (على سبيل المثال، قضايا التنسيق بين الوكالات الحكومية، والحاجة إلى تحسين سبل الاستجابة الإدارية والقانونية والجمركية للتعديات على حقوق الملكية الفكرية، وحماية الملكية الفكرية بموجب القانون الجنائي، وحماية الملكية الفكرية على الإنترنت)؛ (ب) وتحديد كيفية حل المشكلات القائمة باتباع أفضل الممارسات الدولية؛ (ج) وبذل جهود مشتركة لتوعية الجمهور بالأضرار والمخاطر المترتبة على اقتناء منتجات مقلدة واستخدامها؛ (د) وتشجيع أصحاب الحقوق على إنفاذ حقوقهم في الملكية الفكرية. ويجتمع الفريق مرة كل شهرين، وهيئته الدائمة هي مركز حقوق الملكية الفكرية التابع للمعهد الوطني.

دال خارطة طريق الملكية الفكرية

22. منذ عام 2020 تعمل وزارة العدل في كازاخستان على وضع خارطة طريق للملكية الفكرية للسنوات المقبلة بهدف تحديث القوانين الوطنية، وتحسين التنسيق بين الوكالات، وتعزيز التعاون الدولي في مجال الملكية الفكرية، وإثراء خبرة القضاة والخبراء في مجال الملكية الفكرية، وإذكاء وعي الجمهور بقضايا الملكية الفكرية.

23. ويجري حالياً إدخال توصيات الحكومة في مشروع خارطة الطريق قبل الانتهاء منه. ومن المتوقع أن تتم الموافقة على خارطة الطريق، التي تغطي الفترة حتى 2024، بحلول نهاية 2022.

ثالثاً. إذكاء الوعي العام بقضايا الملكية الفكرية

24. يرى المعهد الوطني أن مهمته تتمثل في العمل باستمرار على تحسين خدمات حماية الملكية الفكرية، واطلاع الجمهور على أحدث المستجدات في قضايا الملكية الفكرية، ويشمل ذلك كل ما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية.

25. وعقب الزيارات التي قام بها وفد من وزارة العدل الكازاخستانية إلى المركز الوطني لتنسيق حقوق الملكية الفكرية بالولايات المتحدة، أنشأ المعهد الوطني مكتب البحث والتحليل، الذي أصبح مركزًا لحقوق الملكية الفكرية في 2020.

26. ويضطلع مركز حقوق الملكية الفكرية بدراسات تحليلية (أُنجز منها 10 دراسات حتى الآن)، كما يعمل على نحو وثيق مع الوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، وممثلي الصناعات الإبداعية، والأوساط العلمية والتجارية من أجل تحسين حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها، وتوفير أحدث المعلومات المتعلقة ببروتوكول الإنترنت.

27. وينظم مركز حقوق الملكية الفكرية، بالتعاون مع إدارات أخرى في المعهد الوطني والوكالات الحكومية ذات الصلة، أنشطة تدريبية منتظمة (مثل عقد حلقات دراسية وندوات عبر الإنترنت ودورات رئيسية) لعامة الناس لتعزيز فهمهم القانوني للملكية الفكرية.

28. وفي الفترة ما بين 2021 وأبريل 2022، نظم المركز أكثر من 50 نشاطًا من هذا القبيل للجامعات، والمدارس، وهيئات البحث، ورجال الأعمال، والمجموعات الصناعية في جميع أنحاء البلد. ومنذ 2022 أصبحت هذه الأنشطة أسبوعية. وفي 2021 كان الجزء الأكبر من المشاركين من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أما في 2022 فقد تحول التركيز إلى شباب المبدعين ورجال الأعمال.

29. ومنذ 2021، تعاون المركز عن كثب مع المبدعين (المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات، والموسيقيين، والمخرجين، وكاتبي المدونات، والفنانين، والمصورين، وغيرهم).

[11] المرسوم رقم 644 الصادر عن حكومة جمهورية كازاخستان في 21 سبتمبر 2021. متاح على الرابط: https://adilet.zan.kz/rus/docs/P2100000644.

30. كما أنشأ المركز قنوات على شبكاته الاجتماعية، مثل: IP Live Talks (دردشة مع شخصيات ثقافية وتجارية بارزة بشأن قضايا الملكية الفكرية الموضوعية)،[12] وموجز عن أنشطة المعهد الوطني (KazPatent IP Digest) و(تقرير إخباري أسبوعي عن بروتوكول الإنترنت)[13].

31. ونظم المركز حملة "الملكية الفكرية حولي" *IP Around Me campaign*[14] لإظهار مدى تأثير الملكية الفكرية في الحياة اليومية، وبيان مدى أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها.

32. وطُلب إلى شخصيات عامة معروفة في كازاخستان المساعدة في إذكاء وعي الجمهور بقضايا الملكية الفكرية. وشارك حتى الآن أكثر من 50 من المصممين، والمخرجين، والموسيقيين، والمنتجين، والممثلين، وكاتبي المدونات، ورجال الأعمال، وغيرهم.

33. ومن أجل توسيع نطاق الوعي العام بالملكية الفكرية، وأنشطة المعهد الوطني، تم بث فيديو ترويجي خاص على برنامج الويب التجاري الشهير ***Salem, men Nurlan Koyanbayev*** (مرحبًا، أنا نورلان كويانبايف) على قناة يوتيوب[15].

34. ومنذ 2016 ينظم المعهد الوطني لأطفال المدارس عبر الإنترنت مسابقة أفضل مقال حول موضوع "*المستقبل بين يديك*: اخترع وابتكر ". ويمكن تقديم المقالات باللغات الكازاخستانية أو الروسية أو الإنجليزية. وفي الفترة بين 2016 و2021، حصل أكثر من 20 فائزًا على جوائز قيمة.

35. وفي 2020، أُنشئت مدرسة المخترعين الشباب لتعزيز المعرفة بالملكية الفكرية، وجذب اهتمام الشباب في كازاخستان إلى عالم الاختراعات. وفي هذه اللقاءات غير الرسمية، يلتقي تلاميذ المدارس بخبراء من المعهد الوطني للتعرف على قضايا الملكية الفكرية الرئيسية الراهنة. وقد عُقدت هذا الفعاليات حتى الآن في فبراير 2020، وفي ديسمبر 2021، وأبريل 2022 (في إطار الاحتفالات باليوم العالمي للملكية الفكرية)، ومايو 2022 (في إطار مبادرة مكافحة التزييف على الصعيد الوطني)، وشارك فيها أكثر من 600 تلميذ، ويُعتزم تنظيم المزيد.

36. وفي 2021، وُقّع اتفاق مستوى الخدمات لمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (TISCs) مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). وتم، حتى الآن، توقيع اتفاقات مع ست جامعات كبرى لإنشاء شبكة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار.

37. ويجري بانتظام نشر مقالات عن قضايا الملكية الفكرية الموضوعية في مختلف دوائر الإعلام، مما يمكّن المعهد الوطني من الوصول إلى جمهور عريض ومتنوع.

38. ولم ينشأ عن تنفيذ المشاريع المذكورة أعلاه أي عبء مالي، بل نُفذت جميعها بنجاح بالتعاون مع أصحاب المصلحة في القطاعين الحكومي والخاص. وتكتسي مشاريع المعهد الوطني وأنشطته الرامية إلى زيادة المعرفة القانونية للجمهور العام وتعزيز ثقافة احترام الملكية الفكرية أهمية؛ إذ ترسل رسائل إيجابية حول الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية وإنفاذها.

39. ومن خلال اتباع أفضل الممارسات الدولية، والاستفادة من تجربتها الخاصة في هذا الصدد، تعمل كازاخستان على تطوير نُهج فعالة وشاملة لمعالجة مسألة مكافحة التعديات على حقوق الملكية الفكرية وإذكاء الوعي العام بها.

[نهاية المساهمة]

---

[12] لمزيد من المعلومات، انظر: https://www.instagram.com/tv/COhdAPSJ1hO/?igshid=YmMyMTA2M2Y=; https://www.instagram.com/p/CO3B2dwBI6P/?igshid=YmMyMTA2M2Y=; https://www.instagram.com/tv/CPrusXmJoXf/?igshid=YmMyMTA2M2Y=; https://www.instagram.com/tv/CROACejJ0Yc/?igshid=YmMyMTA2M2Y=; https://www.instagram.com/tv/CVfVDE-AjVX/?igshid=YmMyMTA2M2Y=.

[13] لمزيد من المعلومات، انظر: https://drive.google.com/drive/folders/1gGRWYLK-ockhQSXlw4nIo6tdqQVgaFqW?usp=sharing; https://www.instagram.com/s/aGlnaGxpZ2h0OjE3OTM4MDQ0MzUyNTc1NTY1?story_media_id=2606062551482893356&igshid=NDBlY2NjN2I=.

[14] لمزيد من المعلومات، انظر: https://www.instagram.com/reel/CXX0BBQI1Em/?igshid=YmMyMTA2M2Y=; https://www.kazpatent.kz/ru/news/sostoyalsya-vebinar-dlya-pps-i-studentov-kazahskoy-nacionalnoy-konservatorii-imeni-kurmangazy; https://www.kazpatent.kz/ru/news/kazpatent-provel-vebinar-na-temu-intellektualnaya-sobstvennost-kak-osnova-razvitiya-industriy; https://www.kazpatent.kz/ru/news/sostoyalsya-vebinar-dlya-pps-i-studentov-zapadno-kazahstanskogo-medicinskogo-universiteta-imeni; https://www.kazpatent.kz/ru/news/vebinar-na-temu-intellektualnaya-sobstvennost-kak-osnova-razvitiya-industriy-rk; https://www.kazpatent.kz/ru/news/kazpatent-sovmestno-s-centrom-predprinimatelstva-qolday-provel-obuchayushchiy-vebinar.

[15] https://youtu.be/06CCDBuNkEw.

قضية تحقيق كبرى لشعبة الشرطة المعنية بالتكنولوجيا والتصاميم المنشأة حديثاً والتابعة للمكتب الكوري للملكية الفكرية

*مساهمة من إعداد السيد نامكيو كيم، محقق ونائب مدير، شعبة الشرطة المعنية بالتكنولوجيا والتصاميم، المكتب الكوري للملكية الفكرية، دايجون، جمهورية كوريا**

ملخص

تهدف الشرطة القضائية الخاصة إلى زيادة كفاءة التحقيقات الجنائية عن طريق منح المسؤولين الإداريين من مختلف الإدارات الحكومية نفس السلطة التي لدى الشرطة. ويتمثل دور الشرطة القضائية الخاصة في الاضطلاع بأنشطة التحقيق والإنفاذ التي قد تتطلب إما خبرة محددة أو تشكل تحديات لسلطات الشرطة العادية بسبب القيود الزمنية والمكانية. وأنشأ المكتب الكوري للملكية الفكرية، وهو الوكالة الحكومية للملكية الصناعية في جمهورية كوريا، قوة من الشرطة القضائية الخاصة في إطار شعبة التحقيق في الملكية الصناعية في عام 2010 للتحقيق في التعديات على العلامات التجارية، ولا سيما التعديات التي تتعلق بالسلع المقلّدة. وفي عام 2019، مُنحت الشرطة القضائية الخاصة سلطة تحقيق إضافية في الجرائم التي تشمل مجموعة أوسع من حقوق الملكية الصناعية، مثل البراءات والأسرار التجارية والتصاميم.

ولتعزيز الإنفاذ وفقًا لكل مجال محدد، تولى المكتب الكوري للملكية الفكرية مهمة توسيع الشرطة القضائية الخاصة وإعادة هيكلتها في عام 2021. تم تقسيم الشرطة القضائية الخاصة التابعة للمكتب الكوري للملكية الفكرية للمساعدة في تركيز التحقيقات مما أدى إلى إنشاء شعبة الشرطة المعنية بالتكنولوجيا والتصاميم باعتبارها شعبة منفصلة للتحقيق في التعديات على البراءات والأسرار التجارية والتصاميم المتعلقة بالتكنولوجيا. وتساهم شرطة التكنولوجيا في تعزيز حماية حقوق الملكية الصناعية وإنفاذها كوحدة مخصصة تضم موظفين متخصصين في قانون وتكنولوجيا الملكية الفكرية. وتبين هذه المساهمة تشكيل شرطة التكنولوجيا وتقدم واحدة من قضايا التحقيق البارزة.

أولاً. لمحة عامة عن شرطة التكنولوجيا التابعة للمكتب الكوري للملكية الفكرية

ألف. تاريخ شرطة التكنولوجيا

1. أطلق المكتب الكوري للملكية الفكرية أولا الشرطة القضائية الخاصة التابعة لشعبة التحقيقات في الملكية الصناعية في عام 2010 لتعزيز التصدي للأنشطة الإجرامية التي تتعلق بتعديات على العلامات التجارية والمنافسة غير المشروعة، ولا سيما تصنيع السلع المقلّدة وتوزيعها وبيعها. وفي ذلك الوقت، كانت الشرطة القضائية الخاصة تقتصر على التعديات على العلامات التجارية والاستخدام غير المصرّح به للأسماء المعروفة على نطاق واسع والأسماء التجارية والعلامات التجارية وما إلى ذلك. غير أن الأنشطة غير القانونية التي تتعدى على البراءات والأسرار التجارية أصبحت أكثر تطوراً وتعقيداً. وبناء على ذلك، وُجّهت دعوة إلى موظفي المكتب الكوري للملكية الفكرية لتسخير خبراتهم التكنولوجية والقانونية لإجراء تحقيقات مركّزة ومعالجة هذه المسألة المجتمعية الآخذة في التنامي.

2. وعُدّل القانون المتعلق بالأشخاص الذين يؤدون مهام ضباط الشرطة القضائية ونطاق واجباتهم[1] في عام 2019 من أجل توسيع سلطة المكتب الكوري للملكية الصناعية لتشمل الجرائم التي تتعدى على مجموعة واسعة من حقوق الملكية الفكرية. وبعد ذلك، بدأت الشرطة القضائية الخاصة أنشطة إنفاذ إضافية للبراءات (قانون البراءات) والأسرار التجارية (قانون حماية الأسرار التجارية) والتصاميم (قانون حماية التصاميم).

---

* الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الأمانة أو أي من الدول الأعضاء في الويبو.

[1] للاطّلاع على القانون المتعلق بالأشخاص الذين يؤدون مهام ضباط الشرطة القضائية ونطاق واجباتهم (المتاح باللغة الكورية فقط)، يُرجى زيارة الموقع التالي: https://elaw.klri.re.kr/kor_service/lawView.do?hseq=56347&lang=ENG

الجدول 1: نطاق سلطة الشرطة القضائية الخاصة قبل التعديل وبعده

	نطاق الأنشطة غير القانونية	القانون المطبّق
قبل التعديل	التعدي على حقوق العلامات التجارية أو التراخيص الاستثنائية	قانون العلامات التجارية
	الاستخدام غير المصرّح به للأسماء المعروفة على نطاق واسع والأسماء التجارية والعلامات التجارية وما إلى ذلك.	قانون حظر المنافسة غير المشروعة وحماية الأسرار التجارية
بعد التعديل (الإضافة)	التعدي على حقوق البراءات أو التراخيص الاستثنائية	قانون البراءات
	التعدي على حقوق التصاميم أو التراخيص الاستثنائية	قانون حماية التصاميم
	حيازة الأسرار التجارية أو استخدامها أو الكشف عنها بدون تصريح	قانون حظر المنافسة غير المشروعة وحماية الأسرار التجارية
	تقليد/ نسخ منتج شخص آخر	قانون حظر المنافسة غير المشروعة وحماية الأسرار التجارية

3. وأقرّ المكتب الكوري للملكية الفكرية بالحاجة إلى تحسين استجابته للتصدي للتعديات على حقوق الملكية الصناعية المتعلقة بالتكنولوجيا من خلال زيادة خبرته والتغلب على أوجه القصور التي يعاني منها، والتي نشأت عن شعبة واحدة ذات أدوار متعددة. ونتيجة لذلك، تمّت في عام 2021 إعادة هيكلة شعبة التحقيق في الملكية الصناعية وزيادة عدد الموظفين للسماح لوحدة شرطة العلامات التجارية لكي تصبح شعبة الشرطة المعنية بالعلامات التجارية وإنشاء بشكل منفصل شعبة الشرطة المعنية بالتكنولوجيا والتصاميم (شرطة التكنولوجيا)، لتعزيز أنشطة الإنفاذ المتعلقة بالتعدي على التكنولوجيات والتصاميم المحمية ببراءات والكشف غير المصرّح به عن الأسرار التجارية.

الشكل 1: الجدول الزمني لشرطة التكنولوجيا

باء. الوضع الراهن

4. تمارس شرطة التكنولوجيا ولاية قضائية على الصعيد الوطني، ويوجد مقرها في مقر المكتب الكوري للملكية الفكرية في دايجون. وفي المجموع، هناك خمس فرق تابعة لشرطة التكنولوجيا، مقسّمة وفقاً للمجالات التكنولوجية الرئيسية. وجميع الأعضاء مهنيون يتّمتعون بمعارف واسعة في التكنولوجيا وقانون الملكية الفكرية فضلاً عن خبرتهم في فحص الملكية الفكرية والقضايا المتعلقة بها. والعديد من الموظفين الذين يجرون التحقيقات هم محامون مؤهلون أو وكلاء براءات أو حاصلون على درجة الدكتوراه.

الشكل 2: الهيكل التنظيمي لشرطة التكنولوجيا

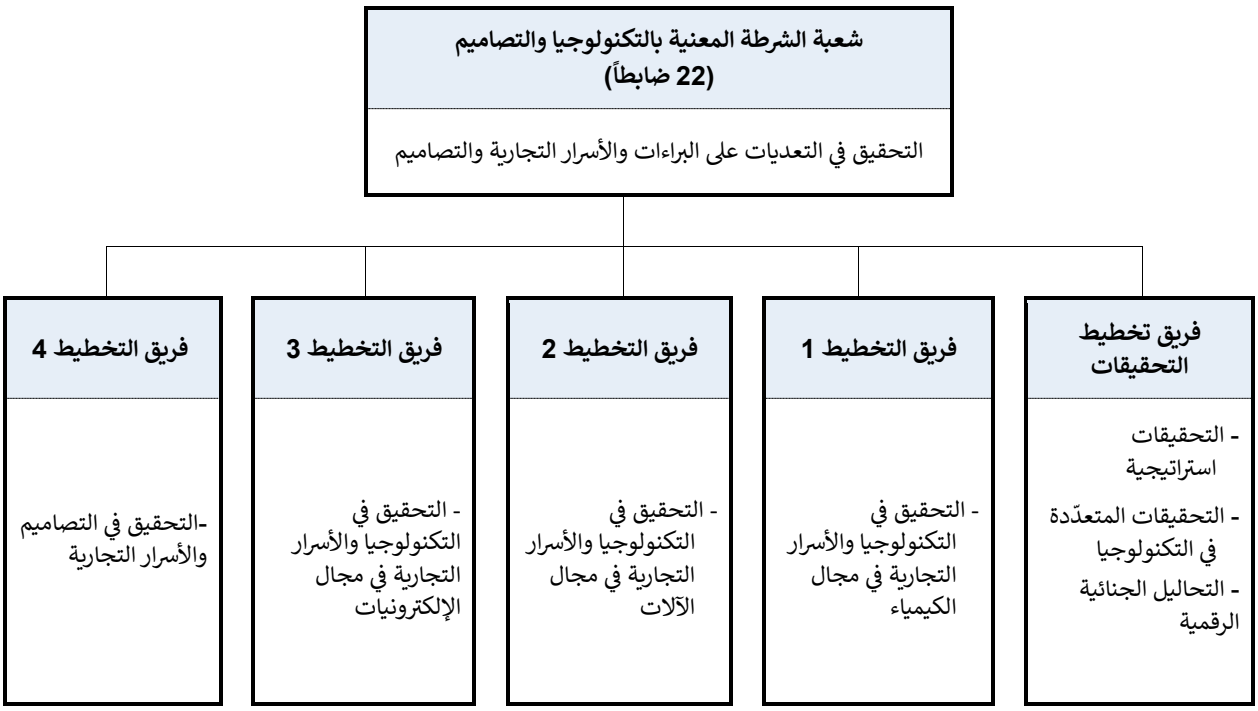

5. ويمكن أن تقدّم تقارير بشأن التعديات على البراءات والتصاميم وبشأن الكشف غير المصرّح به عن الأسرار التجارية، مباشرة إلى شرطة التكنولوجيا، عبر البريد الإلكتروني أو عبر الهاتف أو القيام بزيارة رسمية إلى المكتب أو حتى عبر شبكة الإنترنيت من خلال الموقع الإلكتروني. وعند تلقي الشكوى، يبدأ المكتب الكوري للملكية الفكرية التحقيق بإسناد القضية إلى محقق متخصّص في المجال التكنولوجي المعني. ويحدّد المحقق وجود تعدٍّ على حقوق الملكية الصناعية بناءً على المعلومات المستقاة من التحقيق. وإذا ارتُكبت جريمة ما، تحال القضية إلى مكتب المدعي العام لمقاضاة مرتكبها.

الشكل 3: عمليات تحقيق شرطة التكنولوجيا

6. تساعد الشرطة القضائية الخاصة التابعة للمكتب الكوري للملكية الفكرية ضحايا التعديات على التكنولوجيا. وتؤدي الشرطة المعنية بالتكنولوجيا دورًا أساسيًا في تحديد ما إذا كان قد تم التعدي على أي حقوق ملكية صناعية؛ ويواجه ضباط الشرطة العاديين ممن يفتقرون إلى الخبرة والتجربة المناسبتين صعوبات في اتخاذ مثل هذا القرار. ومنذ منحها سلطة تحقيق أوسع في عام 2019، ألقت الشرطة القضائية الخاصة القبض على 948 شخصًا لمتابعتهم قضائيا في سياق التحقيق في 489 قضية تتعلق بالبراءات والأسرار التجارية والتصاميم.

الجدول 2: عدد الأفراد الذين قدمتهم الشرطة القضائية للعدالة

	2019 (من أبريل إلى ديسمبر)	2020	2021	المجموع
البراءات	95	170	169	**434**
الأسرار التجارية	20	39	85	**144**
التصاميم	73	82	71	**226**
تعديات أخرى	12	82	50	**144**
المجموع	200	373	375	**948**

7. ومن الآن فصاعدا، يعتزم المكتب الكوري للملكية الفكرية توسيع أنشطة الشرطة القضائية الخاصة تدريجيا وزيادة موظفيها تدريجياً من أجل تعزيز نظام التعاون الذي يعتمد على الخبرة التكنولوجية والقانونية للمكتب الكوري للملكية الفكرية، ويعتمد على خبرة الشرطة والمدعين العامين في مجال التحقيق.

ثانياً. التحقيق في كشف غير مصرّح به عن تكنولوجيا متطوّرة

ألف. لمحة عامة عن القضية

8. حقّقت شرطة التكنولوجيا في قضية تتعلق بالكشف غير المصرّح به عن تكنولوجيا ذات الصلة بأنظمة نقل بالرافعات العلوية[2] والتي كانت كان محمية باعتبارها سرا تجاريا لشركة متوسطة الحجم "فاء" (الضحية). وتُعد أنظمة النقل بالرافعات العلوية قيّمة بصفة خاصة لأنها أجهزة متطوّرة تستخدم في إنتاج أشباه الموصلات وأجهزة العرض. وتعلّقت الحادثة بتواطؤ بين المدير والرئيس التنفيذي للشركة "ألف"، وهي شركة لخدمات تركيب المصانع، والرئيس التنفيذي للشركة "باء"، وهي شركة سمسرة تجارية، بغرض تصدير التكنولوجيا المسروقة إلى الخارج. وتم الكشف عن مخططات النقل بالرافعات العلوية وغيرها من المعلومات المتعلّقة بهذه التكنولوجيات بمساعدة من الرئيس التنفيذي للشركة "جيم"، والتي تم التعاقد معها من الباطن من لدن الشركة "فاء".

9. وفي النهاية، حوكم سبعة أفراد بتهمة الكشف غير المصرّح به عن أسرار تجارية محمية بالخارج، بمن فيهم موظفو الشركة "ألف" والرئيس التنفيذي للشركة "باء". وقد تبين انخراطهم في تصنيع وتصدير منتج نموذجي لجهاز نقل بالرافعات العلوية استنادا إلى معلومات وبيانات تم الحصول عليها بطريقة غير قانونية.

باء - تطورات تحقيقات الشرطة المعنية بالتكنولوجيا

10. بناء على تلقي شكوى من الشركة "فاء" المالكة لتكنولوجيا أنظمة نقل بالرافعات العلوية، وبدأت شرطة التكنولوجيا تحقيقها في يناير 2020. وعليه، نفذت عملية التفتيش والضبط في الشركة "ألف" في مايو 2020 حيث جمعت أدلة جوهرية على الكشف غير المصرّح به عن الأسرار التجارية للنقل بالرافعات واستخدامها. وكشف مزيد من التحليل للأدلة أن الرئيس التنفيذي للشركة "جيم" وموظفاً في الشركة "فاء" كانا يقومان بسرقة وثائق مهمة. وأحيلت نتائج تحقيقات الشرطة المعنية بالتكنولوجيا إلى مكتب المدّعي العام، الذي جمع أدلة إضافية وقام بمقاضاة مرتكبي هذه التعديات.

[2] نظام النقل بالرافعات العلوية، هو نظام نقل آلي يستخدم بشكل رئيسي في أشباه الموصلات وإنتاج أجهزة العرض ويشمل عمليات متعدّدة لنقل الأشياء الصغيرة بدقة عالية.

جيم. أهمية القضية

11. منذ أن بدأت التحقيقات في التعديات على التكنولوجيا في أبريل 2019، كانت هذه أول قضية تحيلها الشرطة المعنية بالتكنولوجيا إلى مكتب المدعي العام تتعلق بالتكنولوجيا الصناعية والكشف عن الأسرار التجارية، بعد البت في التعدي على حقوق الملكية الفكرية. ومن الصعب الكشف عن الجرائم التي تتعلق بالتعدي على البراءات والكشف عن الأسرار التجارية، ولا سيما التعدي على التكنولوجيات غير الملموسة. وحتى لو تم الكشف عن تلك الجرائم، فغالباً ما يصعب تقييم المسائل التكنولوجية لإدانة مرتبكي التعديات بشكل صحيح. ولدى شرطة التكنولوجيا المعارف التقنية والقانونية اللازمة، فضلاً عن القدرات والخبرات اللازمة، لإجراء التحقيقات المتعلقة بالتعدي على حقوق الملكية الصناعية وإثبات ارتكاب الجرائم. وفي هذه القضية بالذات، تفادى المكتب الكوري للملكية الفكرية خسارة اقتصادية بحوالي 100 مليار وون كوري (حوالي 77.79 مليون دولار أمريكي) من خلال منع الكشف عن تكنولوجيا النقل بالرافعات العلوية ونقلها إلى الخارج.

[نهاية المساهمة]

دور المقاضاة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في جمهورية كوريا

*مساهمة من إعداد السيد مينوو سيو، مدعي عام، شعبة التحقيقات في جرائم الملكية الفكرية، مكتب المدعي العام في مقاطعة دايجون، دايجون، جمهورية كوريا**

ملخص

تحسّن الوعي بالملكية الفكرية بشكل كبير في جمهورية كوريا خلال أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين. وقد أعيد توجيه السياسات الحكومية للتأكيد على أهمية الملكية الفكرية، وتمت مراجعة القوانين ذات الصلة وفقًا للمعاهدات الدولية، كما أُطلقت حملات لتغيير التصرفات والسلوكيات العامة.

وبذل مكتب المدعي العام الأعلى في كوريا جهودًا جادة لتعزيز إنفاذ القانون فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية. أولاً، وسع نطاق جريمة الملكية الفكرية ليشمل التعدي المتعمد على البراءات واختلاس الأسرار التجارية. ويتمتع مكتب المدعي العام في مقاطعة دايجون بصلاحية التعامل مع مثل هذه الجرائم. وبالإضافة إلى ذلك، لم يدخر جهدا في تعزيز معارف الخبراء ومهارات المدعين العامين والمحققين. وأخيرًا وليس آخرًا، نظرًا لأن العقوبات الجنائية ليست دائمًا الحل الأفضل، فقد سعى المدعون العامون الكوريون إلى بدائل مثل استخدام البرامج التعليمية الخاصة بالجناة ورفض القضايا البسيطة.

أولاً. تغيير المقاربات المتبعة في جرائم الملكية الفكرية

1. تُطبق العقوبات الجنائية وكذلك المسؤولية المدنية على القضايا ذات الصلة بالتعدي على للملكية الفكرية باللجوء إلى قوانين الملكية الفكرية الكورية مثل قانون البراءات وقانون العلامات التجارية.[1] وتهدف هذه الأحكام في تلك القوانين إلى تعزيز حقوق أصحاب الملكية الفكرية حتى يتمكنوا من تقديم شكاوى إلى الهيئات العامة بما في ذلك مكاتب المدعين العامين ومراكز الشرطة وبالتالي بدء التحقيق ضد الجناة المزعومين؛ وقد يؤدي هذا التحقيق في نهاية المطاف إلى البحث الجنائي ومصادرة أدوات الجريمة والاعتقال والاحتجاز. ولم يكن من أولويات أصحاب الملكية الفكرية في الماضي اتخاذ إجراءات جنائية ضد جناة الملكية الفكرية لأن الهيئات العامة غالبا لا تتابع التحقيقات الجنائية بنشاط لأنها كانت تعتبر قضايا الملكية الفكرية ذات طابع المدني.

2. ويتعلق عدد كبير من القضايا الجنائية بمصنعي وبائعي المنتجات المزيفة والنسخ المقرصنة. وفيما يتعلق بقضايا البراءات، امتنع المدعون العامون عن رفع دعاوى جنائية، إذا كانت القضية معقدة، حتى تنتهي مراحل الدعوى المدنية ذات الصلة في محاكم الملكية الفكرية؛ وفي بعض الحالات، انتهت فترة التقادم قبل إغلاق القضية المدنية. وهناك تصور عام بأن الإجراءات الجنائية أسرع من الإجراءات المدنية في كوريا، ولكن هذا ليس هو الحال بالنسبة لقضايا الملكية الفكرية. ومع ذلك، مع تنامي الوعي العام بفوائد حماية الملكية الفكرية لأغراض تطوير التكنولوجيا والمصلحة الوطنية والصالح العام، بدأ المدعون العامون الكوريون في الاستجابة بفعالية أكبر لجرائم الملكية الفكرية. وقد طرأ التغيير الأول في عام 2015 عندما قام مكتب المدعي العام الأعلى في كوريا بتعيين مكتب المدعي العام في مقاطعة دايجون باعتباره المختص في معالجة جرائم الملكية الفكرية. وأُنشئت شعبة متخصصة، أعمل فيها حاليا، داخل مكتب المدعي العام في مقاطعة دايجون في عام 2018 للتحقيق في جرائم الملكية الفكرية ومقاضاة مرتكبيها.

---

* الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الأمانة أو أي من الدول الأعضاء في الويبو.

[1] انظر مقتطفات من الأحكام ذات الصلة على النحو التالي: المادة 225 من قانون البراءات (التعدي): "(1) يعاقب أي شخص يتعدى على براءة أو ترخيص استئثاري بالسجن مع العمل لمدة لا تزيد عن سبع سنوات أو بغرامة لا تزيد عن 100 مليون وون "(متاح على: https://wipolex.wipo.int/en/legislation/details/20928)؛ المادة 230 من قانون العلامات التجارية (جريمة التعدي): "يعاقب أي شخص يتعدى على حقوق العلامة التجارية أو الترخيص الاستئثاري بالسجن مع العمل لمدة لا تزيد عن سبع سنوات أو بغرامة لا تتجاوز 100 مليون وون" (متاح على https://wipolex.wipo.int/en/legislation/details/20896).

ثانياً. وضع تدابير لمكافحة جرائم الملكية الفكرية

ألف. تكوين الكفاءات في مجال الادعاء

3. من أجل تكوين أكثر عدد من الموظفين المتخصصين، استعان مكتب المدعي العام الأعلى في كوريا بثلاثة محامين ذوي خبرة واسعة في عام 2016 ونقلهم إلى مكتب المدعي العام بمنطقة سيول المركزية، الأكبر من نوعه في كوريا، كمستشارين للمدعين العامين. وتحقيقا لهذه الغاية، كان المكتب الكوري للملكية الفكرية يرسل بانتظام أربعة من كبار مسؤوليه إلى مكتب المدعي العام في مقاطعة دايجون لتقديم المشورة للمدعين العامين بشأن قضايا الملكية الفكرية وبدأ يرسل ستة من كبار المسؤولين كل عام منذ عام 2020.

4. وفيما يتعلق بالجوانب المؤسسية، غيّر مكتب المدعي العام الأعلى في كوريا سياسته في عام 2016. إذ يمكن الآن للمدعين العامين أن يقرروا بشكل مستقل ما إذا كان ينبغي رفع قضية ما إلى المحاكم الجنائية أم لا حتى قبل الانتهاء من الدعاوى القضائية المدنية ذات الصلة في محاكم الملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، أطلق في عام 2019 نظامًا جديدًا يمكّن من نقل قضايا الملكية الفكرية المعقدة إلى الشعبة المتخصصة في مكتب المدعي العام في مقاطعة دايجون لتتعامل معها، بغض النظر عن الولاية القضائية الإقليمية. ويمكن للمدعين العامين في جميع أنحاء البلاد الآن نقل قضايا الملكية الفكرية المعقدة بموافقة المتهمين والضحايا. ومن ثم يقوم المدعون العامون في مكتب المدعي العام في مقاطعة دايجون بإجراء مزيد من التحقيقات مع المحققين المتخصصين ومستشاري التحقيقات في مجال الملكية الفكرية لاتخاذ القرار النهائي بشأن المقاضاة من عدمها.

باء. التعاون مع المنظمات الأخرى

5. يتمتع المدعون العامون في مكتب المدعي العام في مقاطعة دايجون بسلطة الإشراف على جميع مراحل أنشطة التحقيق التي يباشرها ضباط الشرطة المتخصصين في مجال الملكية الفكرية في المكتب الكوري للملكية الفكرية. وبدون موافقة المدعين العامين، لا يُسمح لهؤلاء الضباط بطلب أي مذكرة من المحكمة. وحسّن المكتب الكوري للملكية الفكرية في السنوات الأخيرة بشكل كبير تنظيم وتوظيف ضباط شرطة متخصصين في مجال الملكية الفكرية. كما ارتفع بشكل سريع عدد القضايا التي باشروها.

6. ومن أجل مواكبة المكتب الكوري للملكية الفكرية، قام المدعون العامون في مكتب المدعي العام في مقاطعة دايجون بإقامة علاقات تعاون أوثق مع المكتب الكوري للملكية الفكرية والوكالات الأخرى ذات الصلة مثل دائرة المخابرات الوطنية ولجنة التجارة العادلة ووزارة الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة من خلال عقد اجتماعات منتظمة بشأن مكافحة جرائم الملكية الفكرية منذ عام 2021. وقد ساهمت إقامة العلاقات في هذه الاجتماعات في تحسين التعاون في القضايا الجنائية الفردية.

7. ويتمتع المدعون العامون الكوريون أيضًا بسلطة الشروع في تحقيقهم الخاص في الجرائم الخطيرة بما في ذلك جرائم التكنولوجيا والتعدي على الأسرار التجارية. ونظرًا لأن جمهورية كوريا هي واحدة من أكثر البلدان تقدمًا في صناعات التكنولوجيا الفائقة مثل أشباه الموصلات والبطاريات الثانوية والصناعات الدفاعية، يركز المدعون العامون في شعبة التحقيق في جرائم الملكية الفكرية داخل مكتب المدعي العام في مقاطعة دايجون وقتهم وجهودهم على مثل هذه الجرائم بالتعاون مع الهيئات الوجيهة المذكورة أعلاه. وقد ألقت الشعبة في عام 2020 القبض على أستاذ شهير ومقاضاته بسبب الكشف غير المصرح به عن معلومات تكنولوجية سرية حول جهاز استشعار للسيارات في الخارج، بناءً على معلومات استخبارية جمعتها الهيئات الوجيهة. وأدين في محكمة المقاطعة في عام 2021. وعلاوة على ذلك، نجحت الشعبة في إدارة العديد من القضايا البارزة الأخرى المتعلقة بالتكنولوجيا والتعدي على الأسرار التجارية.

ثالثاً. استخدام التدابير البديلة

8. أخذا في الاعتبار أن المقاضاة الجنائية وإصدار الأحكام ليست الطريقة الأكثر فعالية لحماية حقوق أصحاب الملكية الفكرية، فقد وضع مكتب المدعي العام الأعلى في كوريا أنواعًا مختلفة من الخطط والسياسات البديلة مع مراعاة التوازن بين العدالة والإنصاف والردع.

ألف. تنفيذ الوساطة الجنائية

9. عند الشروع في استخدام الوساطة الجنائية في عام 2006، كانت تستخدم في الغالب للوساطة التقليدية بين الضحية والجاني كما في حالات الضرب أو السرقة أو الاحتيال. وسرعان ما طُبقت على قضايا الملكية الفكرية حيث سعى الضحايا (عادة أصحاب الملكية الفكرية) للحصول على تعويض عن الضرر الذي لحق بهم.

10. ومع ذلك، كانت هناك مشكلة يجب مراعاتها قبل توسيع نطاق الوساطة الجنائية في قضايا جرائم الملكية الفكرية. فقد كانت تلك الوساطة فعالة في الغالب عندما كان التعدي واضحًا. لكن في حالات غموض التعدي، أدت محدودية فهم الوسطاء للحقائق إلى نتائج غير مرضية نظرا لافتقار معظمهم إلى المعرفة الأساسية بالملكية الفكرية أو التكنولوجيا.

11. ولمعالجة تلك المشكلة، قرر مكتب المدعي العام الأعلى في كوريا التعاون مع الكيانات الأخرى ذات الخبرة في وساطة الملكية الفكرية. وشرع المكتب الكوري للملكية الفكرية في استخدام الوساطة في الدعاوى المدنية مع إنشاء لجنة الوساطة في منازعات حقوق الملكية الصناعية (لجنة الوساطة) في عام 1995 على الرغم من أنها تعاملت مع خمس قضايا مدنية فقط سنويًا في المتوسط حتى عام 2013. وشرع مكتب المدعي العام الأعلى في كوريا في عام 2015 في إرسال القضايا الجارية بشأن جرائم البراءات والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية والأسرار التجارية إلى لجنة الوساطة المذكورة، بموافقة الطرفين.

12. وقام مكتب المدعي العام الأعلى في كوريا بتوسيع نطاق استخدام الوساطة لتشمل قضايا التعدي على حق المؤلف على أساس تجريبي. وقد أرسل مكتب المدعي العام لمنطقة سيول المركزية ومكتب المدعي العام في مقاطعة دايجون منذ عام 2021 القضايا الجنائية للتعدي على حق المؤلف إلى لجنة حق المؤلف الكورية، سعيًا لحلها بموافقة الطرفين.

13. ويعقد الوسطاء من لجنة الوساطة أو لجنة حق المؤلف الكورية، وهم خبراء في الملكية الفكرية أو التكنولوجيا، اجتماعًا مع الضحايا والجناة للتوصل إلى اتفاق. وخلصنا إلى أن مشاركة الخبراء في عملية الوساطة يمكن أن يزيد من فرصة تحقيق نتائج أكثر من مرضية.

14. وتُغلق الجرائم التي لا يمكن مقاضاتها إلا بشكاوى الضحايا مثل قضايا بالراءات أو حق المؤلف، على سبيل المثال، فور إبرام الاتفاقات. وفي حالة الجرائم التي يمكن مقاضاتها دون شكاوى، وقضايا العلامات التجارية، على سبيل المثال، يمكن للمدعين العامين إغلاق القضية أو تعليق الادعاء حسب التقدم المحرز في التحقيق.

باء. الإيقاف المشروط للادعاء

15. يدخل العديد من المدعى عليهم في قضايا التعدي على حق المؤلف ضمن خانة الجناة الضالعين في الجرم لأول مرة بما في ذلك القصر ولا تتاح لهم الفرصة للتعرف على حماية الملكية الفكرية مثل حق المؤلف. ويبدو من غير المناسب فرض غرامة عليهم أو سجنهم. وبدلاً من ذلك، يمكن أن يكون تثقيفهم بإذكاء وعيهم حول منع التعدي على حق المؤلف خيارًا أفضل.

16. ومن وجهة النظر تلك، تراجع مكتب المدعي العام الأعلى في كوريا عن المقاضاة. وقد أمر في عام 2009 مكاتب الادعاء بالمقاطعات برفض القضايا التي تنطوي على قاصرين تعدوا عن طريق الخطأ على حق المؤلف عبر الإنترنت من خلال تنزيل وتوزيع محتوى محمي بحق المؤلف دون الإذن المناسب. ونشأت هذه المشكلة عندما قام العديد من أصحاب حق المؤلف بشكل عشوائي بتقديم شكاوى جنائية ضخمة ضد مستخدمي الإنترنت المجهولين، والتي اعتُبرت انتهاكًا لحقهم في الإجراءات القضائية.

17. وفي الوقت نفسه، سعى مكتب المدعي العام الأعلى في كوريا إلى تعليق محاكمة الجناة الضالعين في الجرم لأول مرة بسبب التعدي على حق المؤلف وإزالة المواد المتعدية من منصات الإنترنت. ومع ذلك، يُطلب من الجناة الضالعين في الجرم لأول مرة أن يشاركوا في دورة توعية ليوم واحد حول حماية حق المؤلف، والتي تقدمها حاليًا وكالة حماية حق المؤلف الكورية. ويوقف المدعون العامون التهم بشرط أن يكمل الجاني الدورة. وفي حالة فشل الجاني في القيام بذلك، يعيد المدعون العامون فتح القضية ويعرضونها على المحكمة.

رابعا. التدريب والتواصل لتعزيز الخبرة

18. نفذت وزارة العدل ومكتب المدعي العام الأعلى في كوريا عددًا من برامج التدريب والتواصل من أجل الاستجابة للطلب المتزايد على التحقيق المناسب في جرائم الملكية الفكرية. وقام معهد العدل، التابع لوزارة العدل، بإصلاح برنامجه التدريبي السنوي لجعله أكثر توجهاً نحو الطلب ومصمم خصيصا للممارسات الفعلية. ويمكن للمدعين العامين المبتدئين اختيار التحقيق في جرائم الملكية الفكرية كأحد مجالاتهم المهنية وتلقي البرنامج في المعهد. ويتشكل المحاضرون في كل فصل من القضاة والمدعين العامين ومحامي البراءات الذي يتمتعون بخبرة واسعة في قضايا الملكية الفكرية ومعرفة فائقة بالقانون الجنائي.

19. كما يلعب مكتب المدعي العام في مقاطعة دايجون دورًا مهمًا في تدريب المدعين العامين على الملكية الفكرية. فبموجب مذكرة التفاهم الموقعة مع المكتب الكوري للملكية الفكرية، أطلق مكتب المدعي العام في مقاطعة دايجون برنامجًا مكثفًا يُنظم مرتين في السنة مدته ثلاثة أيام بدعم من المعهد الدولي للتدريب على الملكية الفكرية التابع للمكتب الكوري للملكية الفكرية. ويوفر البرنامج المعرفة والمهارات المتعلقة بالإجراءات الجنائية والادعاء من خلال تدريس النظريات العامة جنبًا إلى جنب مع القضايا الوجيهة، واستكمالها بقوانين البراءات والعلامات التجارية وحق المؤلف. وفي هذا الصدد، يمكن اعتبار البرامج التي يقدمها معهد العدل ومكتب المدعي العام في مقاطعة دايجون مكملة لبعضها البعض.

20. ولأغراض التواصل، أنشأ مكتب المدعي العام الأعلى في كوريا ومعهد العدل شبكة المدعين العامين المحترفين تتكون من مجموعات تقدم الدعم في 47 مجالًا مختلفًا. وتتكون كل مجموعة من العشرات إلى المئات من المدعين العامين ويديرها متطوعون مهتمون أو لديهم خبرة في مختلف المجالات. في عام 2019، وعقد أعضاء الشبكة من مكتب المدعي العام في مقاطعة دايجون، بدعم

من معهد العدل ومكتب المدعي العام الأعلى في كوريا، ندوة بعنوان "*القضايا المعاصرة في قانون الملكية الفكرية الأمريكي*" في المكتب، حيث شارك فيها البروفيسور جيمس جيبسون من كلية ريتشموند للقانون في فرجينيا، الولايات المتحدة من أمريكا. وشارك المدعون العامون في عام 2021 في حلقة عمل عبر الإنترنت التي نظمتها الشبكة الأوروبية للمدعين العامين في مجال الملكية الفكرية (EIPPN). ويقدّر مكتب المدعي العام في مقاطعة دايجون بشكل كبير فرص التواصل الدولية من هذا النوع ويخطط بحماس للانخراط في مزيد من التبادلات الدولية في المستقبل.

خامساً. الخلاصة

21. يهدف قسم التحقيق في جرائم الملكية الفكرية في مكتب المدعي العام في مقاطعة دايجون إلى أن يصبح نموذجًا يحتذى به في التخصص للمدعين العامين والمحققين في مكتب المدعي العام الأعلى في كوريا. وعموما، بذل المدعون الكوريون جهودًا جبارة حتى الآن من أجل تحقيق الإنصاف والمساواة والعدالة في مجال الملكية الفكرية. وستواصل الشعبة العمل بلا كلل للاستجابة بفعالية للتحديات الوشيكة وحماية حقوق أصحاب الملكية الفكرية.

[نهاية المساهمة]

برنامج مسؤول احترام الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية

*مساهمة من إعداد السيد ياسر الدباسي، المدير التنفيذي لإدارة حماية حقوق الملكية الفكرية، الهيئة السعودية للملكية الفكرية، الرياض، المملكة العربية السعودية**

ملخص

تتناول هذه الورقة تجربة المملكة العربية السعودية فيما يتعلق ببرنامج مسؤول احترام الملكية الفكرية، وهي مبادرة تندرج ضمن إذكاء الوعي أطلقتها الهيئة السعودية للملكية الفكرية بهدف نشر الوعي وتعزيز احترام الملكية الفكرية. وتغطي المبادرة في البداية القطاع الحكومي، لكنها ستتناول لاحقًا القطاع الخاص أيضًا. وتسعى المبادرة إلى إذكاء الوعي بحقوق الملكية الفكرية وزيادة الامتثال لها وإذكاء الاحترام لها في الهيئات الحكومية والمؤسسات التجارية من خلال تدريب وتأهيل مسؤول من كل هيئة مشاركة. ويتكون برنامج مسؤول احترام الملكية الفكرية من مرحلتين رئيسيتين: مرحلة التأهيل، التي ستُجرى بالاشتراك بين الهيئة السعودية للملكية الفكرية وأكاديمية الويبو، ومرحلة الإنجاز المستهدف. وفي وقت إعداد هذه الورقة، اشترك ما مجمله 76 جهة حكومية في البرنامج، وكان العمل جاريا على توسيع نطاق التغطية لتشمل جميع الجهات الحكومية. وسيركز البرنامج في المرحلة التالية على القطاع الخاص، لا سيما من خلال تقديم الدعم من أجل إذكاء الوعي وزيادة الامتثال وحماية الأصول غير الملموسة.

أولاً. لمحة عن برنامج مسؤول احترام الملكية الفكرية

1. برنامج مسؤول احترام الملكية الفكرية هو مبادرة من الهيئة السعودية للملكية الفكرية، صُمم بنموذج تشاركي وقائم على تطوير القدرة الاستيعابية للموظفين، بالتنسيق مع الجهات المعنية. وتسعى المبادرة إلى تعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية وزيادة الامتثال للقوانين واللوائح المتعلقة بالملكية الفكرية في القطاع العام. كما تسعى إلى حماية الأصول غير الملموسة من خلال تدريب وتأهيل موظف من كل هيئة حكومية ليكون مسؤول الامتثال.

ثانياً. نطاق برنامج مسؤول احترام الملكية الفكرية

2. ركزت المرحلة الأولى من البرنامج على القطاع العام، حيث اشتركت 76 جهة حكومية في البرنامج.

3. وستركز المرحلة الثانية على الجهات الحكومية المتبقية في المملكة العربية السعودية، وكذلك الأندية الرياضية. ووُضع هدف بإنهاء تلك المرحلة بنهاية عام 2022.

4. وستركز المرحلة الثالثة، التي من المقرر أن تبدأ في فترة 2023-2024، على القطاع الخاص.

ثالثاً. الهدف الاستراتيجي

5. بالإضافة إلى الأهداف الموضحة أعلاه، تسعى الهيئة السعودية للملكية الفكرية إلى تحقيق هدف استراتيجي رئيسي من خلال برنامج مسؤول احترام الملكية الفكرية، ألا وهو تعزيز احترام حقوق الملكية الفكرية.

رابعاً. واجبات مسؤول احترام الملكية الفكرية

6. تُحدد واجبات مسؤول احترام الملكية الفكرية على أساس تحليلات الوضع الحالي وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تطوير. وعلى هذا النحو، حُددت الواجبات التالية:

- التأكد من أن الهيئة التي يمثلها مسؤول احترام الملكية الفكرية تمتثل للوائح قوانين الملكية الفكرية؛
- والعمل بالتعاون مع الهيئة السعودية للملكية الفكرية على صياغة سياسات الملكية الفكرية للهيئة التي يمثلها المسؤول؛

* الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الأمانة أو أي من الدول الأعضاء في الويبو.

- ورصد آخر التطورات في مجال الملكية الفكرية وإذكاء وعي الموظفين بالملكية الفكرية؛
- والعمل كمستشار للملكية الفكرية ضمن الهيئة التي يمثلها ومسؤول اتصال بين الهيئة التي يمثلها والهيئة السعودية للملكية الفكرية؛
- وكتابة تقارير الملكية الفكرية وطلبات المعلومات الخاصة بالهيئة التي يمثلها؛
- وأي واجبات أخرى تراها الهيئة السعودية للملكية الفكرية، بشرط موافقة الجهة الحكومية.

خامساً. طريقة العمل

7. أُعدت خطة منهجية تغطي العملية بأكملها، بدءًا من الاستبيانات المصممة لتقييم الوضع الحالي في الهيئات الحكومية، والتي بدورها تساعد في تقييم الامتثال للقوانين واللوائح المتعلقة بالملكية الفكرية.

8. وتساعد نتائج اختبار الامتثال مسؤول احترام الملكية الفكرية أثناء الجلسات الاستشارية على تحديد أهداف الملكية الفكرية، بغية رفع مستويات الامتثال وتحديد الأطر الزمنية لتحقيق المبتغى.

سادساً. مكونات برنامج مسؤول احترام الملكية الفكرية

ألف. المؤهلات

9. تُعقد دورات تدريبية حول سياسة الملكية الفكرية بالتعاون مع الهيئة السعودية للملكية الفكرية وأكاديمية الويبو. بعد ذلك، يُعتمد مسؤولو احترام الملكية الفكرية وتُفتح قنوات الاتصال بين أولئك المسؤولين والهيئة السعودية للملكية الفكرية التي تقدم الدعم كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

10. يشمل هذا المكون أربع مراحل رئيسية:

- المرحلة 1: التعريف ببرنامج مسؤول احترام الملكية الفكرية، وشرح واجبات المسؤولين وتوضيح خارطة الطريق.
- المرحلة 2: تنظيم حلقات عمل تدريبية في الهيئة السعودية للملكية الفكرية وأكاديمية الويبو حول إنفاذ الملكية الفكرية.
- المرحلة 3: تقديم دورة أكاديمية الويبو العامة للتعلم عن بعد حول الملكية الفكرية (DL 101)، بالتعاون مع الهيئة السعودية للملكية الفكرية.
- المرحلة 4: تقديم دورات تدريبية في عدة مجالات، بما في ذلك استخدام الملكية الفكرية من خلال العقود وصياغة سياسة الملكية الفكرية.

باء. الإنجازات المستهدفة

11. نُظم عدد من حلقات العمل المصممة لإذكاء الوعي بالملكية الفكرية في حين الهيئات الحكومية سياسات الملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، نُشرت تقارير دورية عن الملكية الفكرية وتبادلها. واعتُمدت أربعة مكونات فرعية:

أ) <u>إذكاء الوعي بالملكية الفكرية</u>

12. أُعدت حزم من مواد التوعية وإرسالها بالبريد الإلكتروني إلى مسؤولي احترام الملكية الفكرية على أساس منتظم. ويرسل أولئك المسؤولين بدورهم تلك المواد إلى موظفي الجهة الحكومية المختصة، بالتنسيق مع مكتب الاتصال الداخلي. ويقوم مسؤول احترام الملكية الفكرية بمتابعة العملية ورصدها. ويشمل هذا المكون ثلاث مراحل:

- المرحلة 1: قياس خط الأساس. يُقاس خط الأساس عن طريق اختبار قصير يُرسل إلى مسؤولي احترام الملكية الفكرية، والذين بدورهم يشاركون الاختبار مع الهيئات الحكومية التي يمثلونها، لتوزيعها داخليًا على الموظفين.
- المرحلة 2: حزمة إذكاء الوعي. تُرسل حزمة من مواد التوعية إلى كل هيئة حكومية، بالتنسيق مع مسؤول احترام الملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، تُنظم حلقات عمل تدريبية لفائدة الهيئات الحكومية.

- المرحلة 3: قياس مستوى التحسين. يُقاس مستوى التحسين بمجرد تأهيل مسؤول احترام الملكية الفكرية، وتوزيع حزم إذكاء الوعي داخليًا، وعقد حلقات عمل لإذكاء الوعي بحقوق الملكية الفكرية. ويُرسل اختبار قصير إلى مسؤولي احترام الملكية الفكرية، والذين بدورهم يشاركونه مع موظفي الهيئات الحكومية.

ب) وضع سياسات الملكية الفكرية

13. صيغت سياسات الملكية الفكرية للهيئات الحكومية بالتنسيق والتعاون مع مسؤولي احترام الملكية الفكرية. ويشمل هذا المكون مرحلتين:

- المرحلة 1: قياس خط الأساس. يُقاس خط الأساس عن طريق استبيان يُرسل إلى مسؤولي احترام الملكية الفكرية لتحديد الهيئات التي فشلت في اعتماد سياسات الملكية الفكرية بهدف مساعدتها على صياغة واعتماد تلك السياسات.

- المرحلة 2: مساعدة الهيئات على اعتماد سياسات الملكية الفكرية. تُقدَّم المساعدة للهيئات الحكومية التي لم تعتمد سياسات الملكية الفكرية من خلال تزويدها بالمعرفة اللازمة لوضع تلك السياسات.

ج) تسليط الضوء على استخدام حقوق الملكية الفكرية

14. تتخذ الهيئات الحكومية، بما في ذلك إدارتي الاتصال المؤسسي والعلاقات العامة، إجراءات للتوعية باستخدامات الملكية الفكرية. وتحقيقا لهذه الغاية، تُتاح دورات تدريبية متخصصة. ويشمل هذا المكون مرحلتين:

- المرحلة 1: جمع البيانات. تُحدد الأنشطة والبرامج التي تنفذها الهيئات الحكومية بهدف ضمان تقديم الدورات المناسبة التي ستساعد في ضمان مستوى مقبول من الالتزام بإذكاء الاحترام للملكية الفكرية.

- المرحلة 2: التأهيل. تُقدم حلقات عمل تدريبية لمسؤولي احترام الملكية الفكرية، بالإضافة إلى الفئات المستهدفة من أقسام تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الاتصال المؤسسي وإدارة العلاقات العامة.

د) حماية الملكية الفكرية

15. بعد التأهيل، يتولى مسؤول احترام الملكية الفكرية المسؤولية عما يلي، بدعم من الهيئة السعودية للملكية الفكرية:

- ضمان امتثال الهيئة الحكومية لقوانين ولوائح الملكية الفكرية؛

- وحماية الأصول غير الملموسة، مثل حق المؤلف والعلامات التجارية والبحوث والبراءات والتصاميم وما إلى ذلك، من التعدي؛

- والتأكد من أن العقود المبرمة مع الهيئات الخارجية تتضمن بنودًا تتعلق بالملكية الفكرية؛

- ومساعدة موظفي الهيئات الحكومية من خلال تقديم المشورة الأساسية من خلال مختبرات الملكية الفكرية؛

- وتحقيق جميع الأهداف المحددة لبرنامج مسؤول احترام الملكية الفكرية.

سابعاً. الأدوات التي يجب استخدامها في أداء الوظيفة

16. يستخدم مسؤولو احترام الملكية الفكرية البريد الإلكتروني، وهو وسيلة الاتصال المعترف بها، للتنسيق مع بعضهم البعض. كما يعقدون اجتماعات دورية لرصد التقدم وزيارة الهيئات الحكومية لإجراء عمليات التفتيش.

ثامناً. الإنجازات

17. تم تدريب وتأهيل نحو 76 من مسؤولي احترام الملكية الفكرية في الهيئات الحكومية. وهم مسؤولون عن صياغة سياسات الملكية الفكرية وإذكاء الوعي في هيئاتهم والرد على الاستفسارات المتعلقة بالملكية الفكرية بالتعاون مع الهيئة السعودية للملكية الفكرية.

18. وصيغت أكثر من 31 سياسة متعلقة بالملكية الفكرية لفائدة الهيئات الحكومية بالتعاون مع مسؤولي احترام الملكية الفكرية المؤهلين.

19. ووُزعت مواد توعوية على أكثر من 45 جهة حكومية.

20. ويجري العمل على قياس مستوى الوعي بالملكية الفكرية في 76 جهة حكومية مشاركة.

21. وعُقدت عدة حلقات لإذكاء الوعي في الهيئات الحكومية بالتنسيق مع مسؤولي احترام الملكية الفكرية.

تاسعاً. الخطط المستقبلية

22. استشرافا للمستقبل، تخطط الهيئة السعودية للملكية الفكرية لزيادة عدد الهيئات الحكومية في المرحلة الثانية الحالية من البرنامج واعتماد 100 مسؤول إضافي.

23. وعلاوة على ذلك، سيُوسع البرنامج ليشمل القطاع الخاص في المرحلة الثالثة، سعيا لزيادة المعرفة بحقوق الملكية الفكرية والالتزام بها.

عاشراً. مبادرات دعم برنامج مسؤول احترام الملكية الفكرية

24. تتكون اللجنة الدائمة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية (اللجنة) من 13 عضوًا رفيع المستوى منحدرين من 13 هيئة حكومية تنتمي إلى نظام إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وتسعى اللجنة إلى التنسيق مع هذه الهيئات لضمان الإنفاذ الفوري، والعمل بشكل استباقي لمكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية، وتنسيق حملات التوعية وتنظيم حملات إنفاذ مشتركة. وتقدم اللجنة الدعم لبرنامج مسؤول احترام الملكية الفكرية إذا واجه هذا الأخير تحديات تمنعه من تحقيق أهدافه. وعلاوة على ذلك، قد تنفذ اللجنة مبادرات تستهدف الهيئات الحكومية من خلال برنامج مسؤول احترام الملكية الفكرية.

25. ويسعى مجلس احترام الملكية الفكرية (المجلس) كمبادرة إلى ربط القطاعين العام والخاص ضمن نظام الإنفاذ وتقديم مبادرات الهيئة السعودية للملكية الفكرية والقطاع العام للقطاع الخاص من أجل تفحصها. كما يسعى إلى فهم التحديات التي تواجه القطاعين العام والخاص في مجال إنفاذ الملكية الفكرية، واستكشاف آليات التعاون المشترك مع القطاع الخاص والتنسيق مع الأعضاء الآخرين في النظام ودعم الهيئات الحكومية من خلال برنامج مسؤول احترام الملكية الفكرية لإذكاء الوعي بحقوق الملكية الفكرية وإنفاذها في جميع المجالات. وعلاوة على ذلك، تُنفذ مخرجات المجلس ونتائج نشاطه من خلال برنامج مسؤول احترام الملكية الفكرية.

26. وتساعد المختبرات الاستشارية للملكية الفكرية على توليد واستخدام حقوق الملكية الفكرية من خلال تقديم المشورة والتوجيه والخدمات المتعلقة بالملكية الفكرية للهيئات الحكومية والشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة على الابتكار. وتُرسل الأسئلة والاستفسارات الواردة من مسؤولي احترام الملكية الفكرية إلى مختبرات الملكية الفكرية للرد عليها وتقديم المشورة.

[نهاية المساهمة]

أنشطة برنامج مراقبة الحاويات المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية في مجال حقوق الملكية الفكرية

مساهمة من إعداد السيد بوب فان دن بيرغي، خبير إنفاذ القانون، وبرنامج مراقبة الحاويات، وفرع إدارة الحدود، وشعبة العمليات، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، النمسا *

ملخص

يهدف برنامج مراقبة الحاويات (CCP) التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ومنظمة الجمارك العالمية (WCO) إلى بناء القدرات في الدول الأعضاء التي ترغب في تحسين إدارة المخاطر، وأمن سلاسل التوريد، والتجارة في الموانئ، والمطارات، والمعابر الحدودية البرية لمنع انتقال السلع غير القانونية عبر الحدود. ومنذ تأسيسه في 2004، صادرت وحدات برنامج مراقبة الحاويات ما يقرب من 1000 شحنة لأسباب تتعلق بانتهاكات حقوق الملكية الفكرية. واستنادا إلى خبرته الممتدة على مدى أكثر من 18 عامًا اكتسب البرنامج رؤى عملية حول التحديات ذات الصلة بالطابع المتشعب لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية. ومن الدروس المستفادة من هذه التحديات أهمية توعية الحكومات لتعديل تشريعاتها المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية على نحو يسمح بمصادرة السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية، وإذكاء وعي الحكومات في البلدان التي لديها موانئ عبور بشأن دورها الحاسم في وقف الجرائم المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وإشراك القطاع الخاص من خلال التدريب، والتعاون المباشر مع أصحاب العلامات التجارية.

أولاً. برنامج مراقبة الحاويات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية

1. تأسس برنامج مراقبة الحاويات في 2004، كمبادرة مشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية. وتتمثل مهمته في بناء القدرات في الدول الأعضاء التي ترغب في تحسين إدارة المخاطر، وأمن سلاسل التوريد، والتجارة في الموانئ البحرية، والمطارات، والمعابر البرية لمنع انتقال السلع غير المشروعة عبر الحدود. وعلى الرغم من أن حوالي 90 في المائة من جميع أنواع التجارة تتم عبر الحاويات البحرية، فإنه لا يتم فحص سوى أقل من 2 في المائة من حاويات الشحن لغرض إنفاذ التجارة. ويهدف البرنامج إلى مساعدة الحكومات في وضع وتعهد ضوابط فعالة للحاويات لمنع الاتجار بالسلع غير المشروعة، مع تسهيل التجارة المشروعة وحماية الإيرادات الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينشئ البرنامج وحدات مراقبة الموانئ (PCUs) ويتعهدها في الموانئ البحرية والموانئ الجافة والمعابر الحدودية البرية، وفي وحدات مراقبة الشحن الجوي في المطارات (ACCUs)، وتتألف هذه الوحدات من الجمارك والشرطة الوطنية وقوات مكافحة المخدرات وغيرها من وكالات إنفاذ القانون. وتشمل الخطوات المتخذة لإنشاء مثل هذه الوحدات المشتركة بين الوكالات تقييم الاحتياجات الفنية، وتوقيع مذكرات تفاهم، والتدريب النظري والعملي، وتسليم المعدات. ويقوم البرنامج بإعداد ضباط إنفاذ القانون وتدريبهم وتوجيههم لتحسين القدرة على تحديد حاويات الشحن شديدة الخطورة وتفتيشها، مع ضمان إنجاز عمليات التجارة والأعمال المشروعة بأدنى قدر من التعطيل. وفي إطار سعيه لدعم التجارة المشروعة، وزيادة أمن الحدود البحرية والبرية والجوية، يشجع البرنامج عقد الشراكات بين جميع وحدات مراقبة الموانئ، ووحدات مراقبة الشحن الجوي، ومجتمع التجارة والأعمال التجارية. كما يعزز التعاون الوثيق بين وكالات إنفاذ القانون الوطنية، ويضمن في الوقت نفسه تطوير آليات فعالة لتبادل المعلومات بين البلدان المشاركة في البرنامج على المستويين الإقليمي والدولي، وعلى نطاق أوسع مع الجمارك ومجتمع إنفاذ القانون.

2. وعقب ثمانية عشر عامًا من تأسيس البرنامج، أصبح الآن يدير 129 وحدة في 73 بلدًا. وتستخدم هذه الوحدات المشتركة بين الوكالات ContainerComm؛ وهو تطبيق اتصالات آمن لتبادل المعلومات مع نظيراتها في البلدان الأخرى، يتيح هذا التطبيق، الذي طورته منظمة الجمارك العالمية، لوحدات مراقبة الموانئ، ووحدات مراقبة الشحن الجوي إمكانية الوصول إلى ثروة من المعلومات، مما يسمح للمستخدمين مشاركة المعلومات بشأن الحاويات شديدة الخطورة والتحقق من أرقامها التعريفية.

3. وقد أثمرت استراتيجية البرنامج مصادرة طائفة واسعة من السلع المحظورة. مثل، الأسلحة والذخيرة، وعائدات الجرائم البيئية (على سبيل المثال، مصايد الأسماك، وجرائم الغابات والحياة البرية)، والعقاقير المحظورة، والسلع الاستراتيجية، والأدوية المغشوشة أو

* الآراء المعبر عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الأمانة أو أي من الدول الأعضاء في الويبو.

غير المرخصة، وسلائف المخدرات والمتفجرات، والسجائر، والكحول، والمركبات والسلع المسروقة المقلدة، أو التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية بطريقة أخرى.

ثانياً. أعمال برنامج مراقبة الحاويات (البرنامج) في مجال حقوق الملكية الفكرية

4. تُلحِق انتهاكات حقوق الملكية الفكرية الضرر بمصالح الأعمال المشروعة والاقتصادات الوطنية. ويواجه البرنامج انتهاكات حقوق الملكية الفكرية والتقليد بصورة يومية. وتشمل الانتهاكات تشكيلة واسعة النطاق من المنتجات؛ مثل الملابس ومستحضرات التجميل والسجائر ولعب الأطفال والإلكترونيات. ومنذ تأسيس البرنامج، تمكنت الوحدات التابعة له من مصادرة ما يقرب من 1000 شحنة لأسباب تتعلق بانتهاكات حقوق الملكية الفكرية.

5. ويتعاون البرنامج بصورة وثيقة مع قسم حقوق الملكية الفكرية في منظمة الجمارك العالمية في بروكسل، مما يتيح لأعضاء وحدة البرنامج فرصة المشاركة في حلقات العمل، وأيضا في عمليات منظمة الجمارك العالمية الإقليمية والدولية. علاوة على ذلك، ترتبط منظمة الجمارك العالمية بعلاقات وثيقة مع أصحاب الملكية الفكرية، وقد وقعت مذكرة تفاهم مع الرابطة الدولية للعلامات التجارية. وتعد هذه الصلات ميزة مهمة للبرنامج، لأنها توفر لوحدات البرنامج جهات اتصال مباشرة ومعلومات قيمة.

6. ونظرًا إلى أن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية مجال معقد يقع في صلب التشريعات وإنفاذ القانون والأعمال التجارية فقد اكتسب البرنامج، ذو الخبرة الممتدة لأكثر من 18 عامًا في تيسير التنسيق وتدريب الخبراء اللازمين لتحديد حاويات الشحن شديدة الخطورة وفحصها، رؤى عملية بشأن التحديات المتعلقة بالطابع المتشعب لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية.

ثالثاً. التحديات والدروس المستفادة

7. أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها البرنامج هو الافتقار إلى تشريعات تستهدف انتهاكات حقوق الملكية الفكرية في المناطق المتضررة. ومن الدروس المستفادة في هذا الصدد ضرورة توعية الحكومات لتعديل تشريعاتها المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية على نحو يسمح بإيقاف الحاويات، ومصادرة السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية.

8. وثمة تحدٍ آخر يتمثل في عدم جني حكومات البلدان التي لديها *موانئ عبور* أية مصالح خاصة، وهو ما يمكن عزوه إلى حقيقة أن معظم الحاويات تمر فقط عبر موانئها وبالتالي لا تدر لها إيرادات أو تؤثر على اقتصادها. ويُعد إذكاء الوعي أمرًا أساسيًا في هذا الصدد. ومع ذلك، حتى إذا كان هناك استعداد لإجراء عمليات التفتيش، فإن مراقبة الحاويات في ميناء العبور تمثل تحديًا. على سبيل المثال، إذا قامت السلطات بمصادرة السلع التي تم تفتيشها، فليس من الضروري أن يكون لديها مساحة لتخزينها، علاوة على افتقار الموانئ في كثير من الأحيان إلى عدد الموظفين الكافي لفحص الحاويات، وإحالة القضايا إلى المحاكمة.

9. والتحدي الرئيسي الآخر هو عدم كفاية الدعم المقدم من القطاع الخاص. على سبيل المثال، عند احتجاز حاوية بها سلع متعدية على حقوق الملكية الفكرية، يتعين على مالك العلامة التجارية تقديم شكوى إلى السلطات الوطنية للبدء في اتخاذ إجراء، لكن في كثير من الحالات لا يحضر مالك العلامة التجارية لتقديم الشكوى، ومن ثمَّ تظل سلطات الميناء عالقة مع حاوية بضائع تشغل مساحة مهمة للتخزين، وفي نهاية المطاف لا يكون أمامها إلا الخسارة.

10. والدرس المستفاد هنا هو أهمية إشراك القطاع الخاص بقدر أكبر، ونشر الوعي بدوره الحاسم في هذه العملية. وتحقيقًا لهذه الغاية، يدعو البرنامج أصحاب العلامات التجارية إلى المشاركة في العديد من الندوات والدورات التدريبية كل عام، علاوة على تعاونه مباشرة مع أصحاب العلامات التجارية الذين يبدون اهتمامًا بالتعاون مع البرنامج.

11. وإضافة إلى ذلك، توصل البرنامج إلى أن وجود قائمة بنقاط الاتصال الرئيسية لأصحاب العلامات التجارية في كل بلد مفيد للغاية لمكافحة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية على نحو أكثر فعالية. وفي حالة مصادرة حاوية، تتيح هذه المعلومات لمسؤولي وحدة البرنامج الاتصال بمالكي العلامات التجارية مباشرة، والتحدث معهم في الوقت الفعلي، وإلا لن يكون بوسع ضباط وحدة البرنامج تحديد الجهة التي يتعين الاتصال بها، وقد تستمر عملية الاتصالات لأسابيع.

12. وعلاوة على أنه يمكن لأصحاب العلامات التجارية تسهيل عمل وحدات البرنامج من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية، مما يحسن تحليل المخاطر عند توصيف الحاويات.

[نهاية الوثيقة]